شرح اللمحات لابو احمد علی طبع حاشية السيد الزاهد المسماة

في المطبع العلوي باهتمام علي بخش خان اللكهنوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن به وجود الموجودات من قدرته اعادة الممات والصلوة على من جاوز الاشكال على من تبعه سيما الاصحاب الآل

اما بعد فيقول العبد [illegible]

[illegible]

... ذات المدركة لان ذات العالم في مرتبة ... على سياقي ... بينهما ... صداقي ... والعالم ...

[illegible]

الى ان مورد القسمة علم تحقق مصداق كل فرد منه بعد تحقق مصداق العالم الذي هو الموصوف بالحدوث الزمانية يعني انه تحقق الموصوف لا اول له

[illegible]

كلام المحشي رح يكون مورد القسمة حصوليا حادثا ولا يشمل المورد العلم الحصولي القديم علو ثانيا ان النسبة بين الحادثين البعديين عموم وخصوص

[illegible]

البعد مع القبل ممتنعا بحيث يكون القبل في زمان سابق والبعد في زمان لاحق ذو وجه الاولوية ان هذا التعريف لا يصدق الا على

[illegible]

من الطبيعيات [illegible] البعدية [illegible] [illegible]

من داب المحققين وخصائصهم انهم اذا اوردوا التحقيق اتبعوه بالتدقيق ... بالتحقيق ... نظر ... بعض ...

[illegible]

لتفسير المحشي للتجدد بحصول الحادث لا الحادث فقط فلا يفيد التبادر الكلم الا ان يقال ان حرف التعريف للعهد فيستفاد حصول

[illegible]

المتبادر من الحصول المطلق الحدوث لكن كون الحدوث متبادرا من اضافة الحصول الى صورة الشيء مم على ان الكون والحصول والوجود

[illegible]

ان التعريفات يجب حملها على المعاني المتبادرة والمتبادر من العقل هو القوة العاقلة المقابلة للحواس لا الذهن المقابل

لا الخارج فلا يحيل العقل على الذهن ضمنيا ان يحمل على المعاني المتبادرة وجب ان يلم النزل الى الخلل والاغماض عن الحق [illegible] ان الحل العقل

[illegible]

بقوله بانفسها المعلولة لا يدخل علم المبادي العالية للاغيار تحت قوله وحضوري لا يكون بحصول الصورة فتشكر وقال المحقق الباسمي ان [illegible]

[illegible]

من الحصولي القديم والثالث ان مقصد الايجاز وطلب الاقتصار اذا كان مخلا بالمطالب فيضر فلا يجوز ههنا كذلك لانه لو كان مقصد [illegible]

[illegible]

[illegible] كالمثال [illegible] بالبعدية [illegible] على الزمانية والصبر المعتبر [illegible]

الحصول الحادث فيلزم ان لايكون العقول والمبادي العالية مقصورة كالمجردات د تعد قد للتصنيفات ... باسات و ... نات

[illegible]

اي المتجدد ومطلقا الشمولها الحصول القديم ايضا فلا يكون الصفة مساوية للموصوف مع انه تقرر ان صفات المعارف ...

[illegible]

اعم ... او ... الخاص ... الموصوف ... الخاص ... بالقسا ... الافراد ... لا ...

[illegible]

الذي ... وتحصيل ... بالجزئيات ... المادة ... يكون الحصول ...

المذكورة عن هذا القول فلا يكون المقسم حصول ما حادثا بل يكون المقسم اخص منه اي فردا منه فلا يبقى بين الصفة اي الذي لا يكون آه والموجود

الى الجزئيات والكليات دون العالم المتحكم فتدبر منها ان البعدية الذاتية تلايم ما في حاشية اي حاشية من انه الحق في تفسير العلم المتجدد

المفترس في الشجاع مطلقا اعم من ان يكون رجلا او حيوانا مفترسا فالمعنى الحقيقي جزء من المعنى المستعمل فيه وههنا ليس كذلك ليس

واجعل به الموصوف يعني ... ومن مجموع الموصوف والصفة ولا شك في انه اذا اريد السعدية الزمانية يصح العمل التصحيح بالمعنى الثاني ههنا

... المقصود والتصديق كما ان الحصولي المطلق منقسم الى التصور والتصديق قلنا ان التصور والتصديق لا يصدق عليه بالمعنى ...

... التصور ... دون التصديق فالمراد من الحفظ الواقع في كلام العلامة الدواني التصور لكونه مقابلا للتصديق والتعقل الفعال

... لان التصور اذا فسر بالصورة الحاصلة من الشيء فالمتبادر من الحصول ... الحصول ...

كلام المص في حاشيته على الحاشية الجلالية على المعنى الاول يعني انه اراد بالحصول الحدوث وحمل عليه تخصيص المقسم بالحصول الحادث الا ان التقسيم

[illegible]

المحشي فسر كلامه حسبما هو المرضي عنده ومن ادعى مدعيه منه المص على التعميم وغلبه البيان من حيث كلامه قال عبد حبيبي كمال الدين

[illegible]

البعدية الزمانية فلا بطر وبهذه البعدية في جميع افراد الحصول العدم باقي الحصول القديم فيخرج الحصول القديم عن المقسم ولا بد من اخراجه عن المقسم

[illegible]

اما العلم المتجدد بالاشياء المتغايرة عنه فلا بد ان يكون بحصول صورة ...

الحصولي الحادث لا المطلق الشامل له وللحصولي القديم ايضا وفيه ان المراد بالعلم المتجدد وهو الذي ذكر المحشي داعية تبعة لنقل الى بنا ذاتية

لذلك الشيء وقد عرفوا ان انحصار المقسم في الاقسام ليس بواجب بل يجب ان يكون المقسم منحصرا في الاقسام

وهذا هو مختار العلامة الشيرازي في درة التاج وقد استدلوا عليه بانه لو لم يكن التقسيم للتصور والتصديق للحصولي الحادث

منشأ انيته فانبعث به للاشتغال والعالم وثمرته الفائدة والفاضل الرامفوري بقوله لو كان المراد بالحصولي الحصولي العلم بطل

فيما جدد والعلم الحضوري وان كان بعض افراده كالعلم المتعلق بالصورة العلمية متحققا بعد تحقق الموصوف لكن جميع افراده ليس كذلك او يراد بالوجوب

سجد [illegible] فيكون الصفة [illegible] التجدد [illegible] كما [illegible]

بان الالتفات [illegible] العلم [illegible] فيكون [illegible] التجدد الذي [illegible] العلم [illegible]

الحضوري [illegible] المقسم [illegible] بالجا [illegible]

من المساعين من ان التحدد معناه التحقق الحادث وما ذكره المحشي معنى مجازي والعدول عن المعنى الحقيقي الى المجازي من غير ضرورة لا يجوز

[illegible]

من التحدد مع كونه معرفة الحادث لكان الصفة اعني قوله الذي لا يكفي الخ عاما من جهة من موصوفها اذ الحادث ليس بشامل للقديم والذي

[illegible]

عدم خصوص الصفة من الموصوف والتساوي ذكر تمثيلا فعلى التقدير بعموم الصفة من الموصوف الخ يحصل بهذا النحو من المساوات لا يقال

[illegible]

[illegible] المعرف الى ان [illegible] من توصيف المعارف

انما هو ايضا حجاب وانكشاف معنوناتها فاوصاف للعارف في الحقيقة لا تكون الا اوصافا موضحة لا مخصصة للمعارف والمراد من التوضيح ان يحصل

[illegible]

موضح لا ان يستقل في صورة الخصوص اي بالغرض التخصيص فقط وان كان معنونه مساويا او اعم قد يعرض للخاص مساويا او المساوي خاصا او عاما

[illegible]

مشابها في التعريف مقوما له ارجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف متساويان على

[illegible]

مدلولها حتى تحصيل التساوي بمعنى الصدق والكلي من جانب الصفة كما افصل ... بالتقابل بل هو اعم منه من وجه لاجتماعهما في الفرس الابيض

وافتراق الحيوان عن الابيض في الفرس الاسود وافتراق الابيض عن الحيوان في الثوب الابيض والخليون بينهما عموم وخصوص من وجه كما ان ما

حصول التوضيح بالصفة العامة ايضا على معنى كون صفات المعارف للتوضيح يجوز ان يكون ان مجموع الصفة والموصوف وجب

بعينه الموصوف فبطل قولكم ان بعض افراده لفظ ت الموصوف ويصدق على الحضوري انه يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف تحت قدم

لان العالم محلها وعلم الصورة العلمية لا يتحقق بدون الصورة العلمية فيكون علم الصورة العلمية المتحد معها بعد العالم قطعا فيصدق على علم

الوجه الاول

علم السعيدية العلمية انه يتحقق بعد تحقق الموصوف اي العالم وقال بعض الاعلام ح ان المراد بالموصوف يحتمل ان يكون ههنا المعلوم وهو الصورة العلمية

وان اراد الفرد والنوعي من الفرد فيجب ان يكون لكل واحد من قسمي اصولي اعني التصور والتصديق افراد نوعية واللازم باطل لان العلم ضرورة

المطلق الصورة العلمية بل هما ليس بحصولي فتدبر والسابع ما اورده الفاضل الشلبي بقوله فيه انه ان اراد انه جزء كلي مطلقا

الوجه الثاني

اللبلبي من ان المتحد هو المعلوم في العلم الحضوري هو الشخص لا العلم لا عينية لانه لعارضه المعلوم يجوز ان يكون طبيعة المعروض

اعني كون العلم صورة حاصلة مقتضية للبعدية دون الهيئة العارضة اعني كونه مبدءً للانكشاف الحضوري الاترى ان الهيئة الانسان

بحضور المعلوم وحلالى اقتضاء البعدية في علم الصورة العلمية واذا ثبت ان الهيئة الصورية تقتضي البعدية فما عرض لبعض الاكابر

المعلوم اي الصورة العلمية ليس من الصفات الانضمامية للنفس حتى يكون علمه حضوريا ويرد عليه ايراد ان احدهما ما اورده بحر العلوم

ما هو التحقيق ان الصورة العلمية انما كانت منشاء الانكشاف بواسطة مخالطتها بتلك الحالة مخالطة الطبيعة اتحاديا كما تقرر في محله ويرد

بهذه الحالة منقسم الى قسمين اعني التصور والتصديق وليست كما في الاولين لهذه الحالة حقيقة كلية من مقولة الكيف بالاشتباه وفي تحتها انواع وافراد

شمس الضحى بان العلم الكلي المتعلق بالصورة العلمية الذي افراده علوم خاصة متعلقة بصور علمية خاصة اعني القدر المشترك بين العلوم

لا نفهم ماذا اراد بقوله انه لم يثبت التعيين ان اراد انه لم يقم دليل على التعيين او لم يتعين كلام المجيب فمسلم لكن ليس لكنه ليس بمضر وان اراد انه

ان يكون نحو الانكشاف من لوازم العلم حقيقة الصورة اذ التعبير عن الموصوف العالم وهو ليس الا العلم الحصولي المأخوذ من نحو الانكشاف

الوجه الرابع

الوجه الخامس

الوجه السادس

الوجه السابع

فيه هو الحصول والارتسام وهو ملزوم للتأخر وعلم الصورة العلمية نحو الانكشاف فيه ليس الا الحضور وهو لا يقتضي المعية والتأخر عن الموصوف

من ايلامه فيكون علم الصورة [illegible] فلا يصدق عليه تعريف المجرد فلا يكون حد الحصولي غير مانع ويصح المنع فان قلت ماذا حاصل علم مفهوم الصورة العلمية

يصدق على الحصولي انه لا يكفي فيه مجرد الحضور وفيه ان انا ما حاء في زيد كاتبا فان العلم منه انما في زيد بصفة [illegible]

للممكنات ليس فيه حضور حتى يقال لا يكفي فيه مجرد الحضور ولان الاختلاج في صدر ان المراد منه العلم بذاته الا بالعرض فيقال هذا مسامحة باعطاء العبارة

والكلام فيه في تحقيق انكار كون علمه الاجمالي حضوريا ويجيء تفصيله في مبحث آخر وعنوان علمه الاجمالي لما ليس بحضوري ولا بتصديق او

من المسلمات فما اشتهر من ان عنده رضي قوله الذي لا يكفي فيه مجرد حصول العلوم المدرك عند العالم المدرك فيكون معنى قول المحشي ان المدرك به

الانكشاف ... في تفسيره ... الانكشاف الارادي ... ليس حضور الماء والمدرك ...

بل انما الحضور مصدر كسائر المصادر ولا كلام فيه وههنا احتمالان آخران الاول ان يراد بالحضور الحضور المطلق وهو متحقق في ضمن جميع الافراد

يصدق عليه انه لا يكفي فيه مجرد الحضور فلا يكون الحضوري مخرجا بهذا القول ويخرج بقوله المتحد فيكون الصفة عامة والموصوف خاصا وهذا فاسد

له وجود عند الحاسة كوجود زيد في الروم او كان له وجود في الخارج عند الحاسة ولكن لا يكون هذا الوجود كافيا الا انكشاف [illegible]

الفاضل [illegible] بان حاصل الاول المذكور انه لو حكم [illegible] الحصولي مطلق [illegible] ان يكون العلم

العلم الحضوري لما هو غائب عن الحاسة لا عن المدرك الخارج بقول المصر ولا العلم المتجدد الى آخره علما حصوليا وهو كما ترى فتأمل وحاصل الدفع

عن الحاسة فينبغي ان يكون علمها حصوليا مع انه ليس كذلك قلت معنى قول المصر ان الاشياء الغائبة عن الحاسة الصالحة للحضور عند الحاسة

هذه الصورة الحاصلة الحاضرة فهذه الصورة الاخرى ايضا غائبة عن الحاسة وحاضرة عند المدرك فلا سبيل الى علمها الا بحصول صورة اخرى

فهو مرتبط بالمنفي دون النفي في قوله لا حضوري وقد يتوهم بان صور المبصرات حاضرة فعلمه يكون حضوريا وفيه ان حضور صورة المبصر انما هو عند الحاسة

اى القوة الباصرة وهى ليست بعالمة لعدم تجردها والادراك من شأن الجوهر المجرد وهى الحضورى لا بدّ من حضور المدرك عند المدرك بل يكفى للادراك [illegible]

الا الصورة المثالية الغير المادية وهذه الصورة المحسوسة المبصرة مادية فلا نسلم الاتحاد والعينية بين الصورتين فيبطل حديث حصول الاشياء [illegible]

حصولى ولا يخفى عليك ان حصر الحضور عند المدرك فى علاقة العينية والوصفية والظرفية ليس بمحل بل ينبغى ان [illegible]

[illegible] وسيلة الى حس المشترك الا انه يحصل الوضع المتعلق بالصورة حتى يرد الايراد بل المراد من انطباع الصورة فى الجليدية توجب

يوجب استعداد الفيضان بصورة على الملقى وجب الفيضان صورة على الملقى من قبل واهب الصور معنى المناسبة صورة الفيضان ويستعد

[illegible]

فيسهم ... فلعله ... الايرادات ويمكن ان يتبع الايراد الثالث بالالفاظ ان تعدد تشخص ... متعلقا بالمحل انما يبطل ... فما

[illegible]

... به ومترتب ... الى المبصر ... الخط واحد مستقيم ولما في ذلك ... الى المبصر تحرك ... المبصر ...

[illegible]

الواقعة فيها والكوكب الغائبة والمذهب الدوار والدوائر الكبار فوجب على المذهب الاول ان يحصل صور هذه الاشياء في المشترك

او الخيال وبها تو ثاني في شمول من مضاهر صورة هذه الاشياء العظيمة في هذه القوى الجلية المقدار انما هو بسبب انطباق الكبير على الصغير وهو محال

لذا انها عنه لكونه قائمة لا في مكان ولا في جهة بل في عالم متوسط بين عالم العقل وعالم الحس لان الموجودات العقلية مجردة

ودخل فيه بان يكون كاسبا او لا يعني بديهيا ومكتسبا يعني نظريا لان المنطقي يبحث عن المعرف والحجة من حيث صحة الايصال الى المجهول

فلا خصوصية له بها واحترز بالقيد الاول سـ عنى قوله لدخل الخ عن العلم الحضوري والحصولي القديم فانه لا يكون كاسبا ولا مكتسبا

عليك بربانه هو ما هو الا العلم الحصولي اللازم للعبد فالمعنى الا العلم الحصولي الحادث ووجه الحصر ان التقابل المصطلح بين البداهة والنظرية لا شك

وحضوره بذاته عند المدرك يكون كافيا للانكشاف في الحضوري فلو كان الحاجة مع هذا الحضور الى النظر لزم عدم كفاية الحضور هف ولان

على الحقائق المختلفة يكون عرضا عاما لا جنسا وما قال المحقق الابهاري من ان القول بعرضيته لا يخلو عن مقابلة المنع بالمنع فانه ليس

المتصف بالعدم ... اتصاف بالوجودي لا في العدم والملكة الحقيقيين الذي يشترط فيه اتصاف المحل الاعم من ان يكون

بخصوصه او نوعه او جنسه مطلقا حتى يرد الايراد فتدبر والوجه الثاني انه يجوز ان يكون البداهة وجودية والنظرية عدمية بان يعتبر النظرية

الوجه الثاني

الوجه الثالث

الوجه الرابع

وجود النظر فيكون بديهية وبان المقصود بالفكر ليس الا العلم بالمعلومات لا المعلومات انفسها من حيث هي هي فالحاصل بالنظر لا يكون الا ما يكون

والوجه الخامس

الوجه الخامس

الوجه السادس

للتصور والتصديق بالحصول الحادث وبين هذا من ذلك فلا يتم التقريب وثانيا ان قوله ما هو الا العلم الحصولي ان اريد باللام فيه العهد

شاكرا حيا فتوحض به وقد تبين مورد القسمة حقيقة فاطلبه ولا ضير فيه والاشتراك نبوع الحصول واما ان العلم آلة فيه احسانية تحيل بهيا

المدرك وهو الكيفية تتحقق بحصول الصورة في الذهن فالمتقدمون جعلوه حصول الصورة عند العقل وحققوا ان العلم هو حصول الصورة والمتأخرون

كما هو المفهوم من المقدمة الاولى فيلزم ح بطلان المقدمة الثالثة اذ المفهوم منها ان الصور الحاصلة في القوى بنفسها ليست عند المدرك

بالاشتراك اللفظي وهو اتحاد اللفظ وتكثر المعنى فاعلم ان معنى التصور والتصديق اللذين هما [illegible] ان الصورة الحاصلة [illegible]

اقدم والاولى [illegible] الاان الغرض [illegible] من تحصيل العلوم هو حصولها ح يكون التصور والتصديق بالمعنى الاخير من المعنيين اللذين

وذكرنا بما قال في حاشية الحاشية المتعلقة بقوله اعلم ان الحصول يطلق على معنى الاول العلم بالمعنى المصدري والثاني علم بمعنى ما به الانكشاف فاعلم انه

[illegible]

بالتاني الثاني رتبة وبالاولى رتبة في ان الاول رتبة يتحقق بحصول الصورة والثاني رتبة وتحققه بالصورة الحاصلة او رتبة المشتق منه

[illegible]

الثاني بحسب ما ذكره اما تانيا فبانه لا ملزم ان حصول الصورة هو الاول بحسب التحقق والرتبة او هو بمعنى مصدري انتزاعي فتحققه بتحقق

[illegible]

حاصله انه لو كان حصول الصورة ... للقسمة لزم ان يكون من التصور والتصديق ... ان يكون ... من نوع واحد ...

نوعين متباينين تم العلم او لا ان هذا القول من ... شئ جزء اي العلم و ... فيجوز ان يراد حصول ... مذ ... مقصد ... صدرا

[illegible]

كما ان اتحاد الملزومات يدل على اتحاد اللوازم فصار التصور والتصديق مختلفين نوعا ان تحلت لم لا يكون ... ت ... تصور

[illegible]

وبالجملة اللازم ليس بخلاف التحقيق ... غير لازم فيجوز ان يقسم الصورة الى ... حصول الصورة كالاجمال ... التصديق

[illegible]

... حقيقة واحدة نوعية وليس ... منافي ... لا يكون ... ت ... ... ب ... ن ... التي ...

قوله كما تقرر في موضعه الخاص اي في فن الامور العامة وهذا القول متعلق بكل واحد من كون الوجود حقيقة واحدة نوعية وكون افراده افرادا حصصية متحدة

[illegible]

وهو عدم البصر مما من شانه ان يكون بصيرا عارض لحقيقته ومصداقه لكانت اي مفهومات الافراد محمولة عليها اي على الحقائق بالاشتقاق

[illegible]

عنها والاصلي بطلان انضمام شيء الى شيء فرع وجود المنضم اليه فيلزم ان يكون قبل هذه الوجودات وجودات اخر وهكذا فيلزم ان يكون الشيء

[illegible]

من الوجود بين لوازم لا تتحقق هي في الآخر واختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات لانا نقول تلك اللوازم مستندة الى الوجود بمعنى

مابه الموجودية لا الى الوجود بالمعنى المصدري الانتزاعي انتهت قوله بينهما لا تحقق الخ المقصود من هذا الكلام تقرير ان افراد الوجود حصصه لا تغاير بينها

من الطبيعة ثم التقييد بالاضافة او التوصيف بقيد جزئي او كلي لكن بحيث يكون التقييد داخلا في المعنون وجزءا له والقيد خارجا عنه ولما كان

انه ثم حصة الصنف من الافراد الاعتبارية ح فلا فرق بين الصنف والحصة المقيدة بالقيد الكلي كالوجود الخارجي اللهم الا ان يقال ان حصة

مطلق الجزئية الذهنية [illegible] مقصور [illegible] مركبا من الهيولى والصورة ويحمل في الذهن معنى الهيولى والصورة ويحمل بازائها المفهومين

وان احدهما مركبا مع ان حمل احدهما على الآخر وعلى الكل ليس بصحيح وفيه انه ما اطلع على اوه الذهنية واشتبه عنده اصطلاحهم على الجزء بالذ

[illegible]

في الخارج لا الانتزاعية الاعتبارية فلا يلزم من حمل التقييد على الطبيعة اتحاد المقولتين وفيه ان الانتزاعيات ايضا مندرجة تحت مقولة كما قال

[illegible]

وهي قد تتحقق في الخارج ولذلك قيل ان الاشخاص موجودة في الخارج واما المعتبر في الافراد فحصصه فانما هو الاقتران بالنسبة التوصيفية

[illegible]

المخصوصة منقوض بذات الواجب تعالى فانها تتشخص مع انه ليس لها عوارض فتدبر قوله فيها الايقال الخ معارضة على ان بين الوجود الخارجي

والذهني اتحادا نوعيا بان كل من الوجودين اعني الخارجي والذهني لوازم اختص بها في الآخر كما انه لزم للنار بحسب الوجود الخارجي الحرارة فالاشراق

الوجود المطلق وتلك اللوازم المختلفة مستندة الى تلك العوارض بمعنى ان لزومها مشروط بعروض تلك العوارض كما في اختلاف لوازم الا

الذهني لكانت الشيء الواحد موجودا بوجودين في ظرف واحد وهو الذهن وهذا باطل بالضرورة فيلزم الاتحاد بين الوجودين لا يلزم الاتحاد و

هذا الجواب لم يتعرض به قوله قدس سره وهذا فيما نحن فيه ممنوع اذ كون اللوازم لوازم لنفس الماهية في الوجود ممنوع لم لا يجوز ان يكون

لكن بالحو... لوازم الصنف وهو الكلي المقيد بالقيد العرضي كالانسان الرومي والانسان الحبشي فيكون الوجود الذهني والوجود الخارجي من صنفا

فاذا قيل ورد عليه المحقق البهاري بانه لو كان اختلاف اللوازم موجبا لاختلاف الملزومات ولو بالاعتبار فيصح استناد اللوازم المختلفة

نقل هذا الكلام بان وجه عدول المصنف الى التخصيص المورد بالتجدد مما تختص بعض به وهو الحادث ولعله اراد بالبعض صاحب الميزان

تخصيصه بالحادث فيلزم التخصيص مرتين في شيء واحد وهو العلم قلت لا مضايقة في هذا ايضا فان هذا التخصيص مرتين باعتبارين في المتن

انما هو باعتبار وامدو منها انه يحتمل ان يكون حرا وذلك البعض بالعلم الحادث علم يتحقق كل فرد منه بعد تحقق المعروف كما مر ذ قربا تجدد هذا المعنى

[illegible]

من المقر في معرة ان العلم والمعلوم في العلم الحضوري متحدان ذاتا واعتبارا من غير تغاير اصلا فلو كان علم الباري تعالى مطلقا حضوريا

[illegible]

قوله فيها بحير وارد على التقدير قدمه الخ توضيحه ان بعض الحكماء قالوا ان تقدم ... واز ليته وعدم انه ... يعرف بالماضي الخ لا تميز بعضها

[illegible]

يستلزم الجهل فتدبر وان لك ان تختلج في صدرك انه كما يقال حدث تقدم العلم يقال حدوثه فان كل ... زمان ...

في نفسه وجاز عنده تعالى وان لم يكن موجودا في الخارج فلا يلزم استحالة عدم العلم فيها بانه حين حدوث العالم تحقق مرتبة للوجوب في نفس

[illegible]

قالوا ان افلاطون قائل بقدم النفوس قدما زمانيا وهو الذي علا اول لزمانه لكل المتقدمين بما نقلوه عنه وقد شاع في الكتب الكلامية ان افلاطون

[illegible]

ما يكون في الامور مجتمعة في الوجود وهذا الامر الاخر الحادث الذي هو علة لحدوث المعلول يحتمل ان يكون معدا لوجوده فلا يجتمع معه وبهذا فلا يلزم

[illegible]

وفيه ان العلم والمعلوم متحدان من حيث ان المعلوم الممكن ذاته فمعنى انه تعالى ليس مباينا ولا جزءا كما هو الظاهر وزيادة احد المتحدين على الآخر

[illegible]

يستلزم زيادة احدهما الآخر عليه ايضا فيلزم ان يكون صفة العلم زائدة على ذاته جل وعلى ومغايرة له ولا يكون عينا له مع انه قد تقرر في مدارك الحكماء

[illegible]

وهذا خلاف ما رآه المحقق رح من ان علمه تعالى عين ذاته فانه مبدء الانكشاف قوله والثاني مبدء الانكشاف حضوريا كان الانكشاف او حصوليا

[illegible]

وغيره كنفسه وصفاتها في العلم الحضوري فهو الحاضر عند الذات المدركة وهي النفس وكذا العكس الكلي فان ما لم يحضر الشيء عند المدرك كيف

[illegible]

بالصور الذهنية [illegible] المعلوم [illegible] الشيء من حيث هو [illegible] كان [illegible] هذا القول ان العلم [illegible]

قوله قال المحشي رح انه في العلم الحضوري عين المعلوم وفي الحصولي غيره دفعه المحشي رح في حاشية الحاشية بقوله الفرق بين اتحاد العلم والمعلوم في العلم الحضوري

[illegible]

قوله قد تحقق في الواجب جميع تلك المعاني الخ هذا جواب عما يقال ان الاعتراض انما نشأ من الاشتباه وعدم امتياز العلم الذي هو عين البارئ تعالى

[illegible]

قال المحشي في حاشية الحاشية المتعلقة على قوله لكن هو عينه هو المعنى الثاني وقد يعبر عنه بالعلم الحقيقي وبالعلم الاجمالي الخلاق للصور التفصيلية وبين

[illegible]

خارجية وقد يسمى هذا العلم مبدأ لعلم التفصيلي وعلمه تعالى بالممكنات بهذا العلم عين ذاته وهو في مبدء بعلمه الاشياء هو علمه

علمه الاجمالي ايضا كذلك والاكمل بين الحقيقة وقد يسمى علما فعليا ايضا الان هذا العلم الاجمالي مناط الفعل والايجاد اذ هو قبل المعلوم وبحسبه يوجد المعلوم

الواحدة كما قال في المعنى الثالث اللهم الا ان يقال انه ترك لفظ لهما لعدم الحاجة الشديدة اليه اذ دخل في المعنى الثالث للتنبيه على انه

ليست هي ذاته بل لازمة لذاته وفيها الكثرة الغير المتناهية بحسب كثرة المعلومات الغير المتناهية فلا كثرة في الذات بل بعد الذات فان الصفة تابعة

بزمان انتهى قوله فيها ظاهر وفي هذا المقام الخ تفريع على كون كلام الفارابي اشارة الى العلم الاجمالي والتفصيلي وحاصله ان عبارة الفارابي للمكات

بالممكنات عند الفارابي حصوليا قلت يرد على الفارابي القائل بكون علمه تعالى بها حصوليا انه يلزم التكثر في ذاته تعالى وصدور علمه

وبالنفوس المجردة عند الحكماء فاللوح حاضر عنده تعالى مع ما فيه من صور الكليات وثالثها الكتاب المحو والاثبات وهو القوة الجسمانية التي

احسن لكنه تعالى قال كلمتهم قوله فيها وبالعقول اي بالعقول المجردة عند الحكماء المشائية واما الاشراقية فمنعوه وبعضها بالعقول القاهرة قوله فيها

وثانيها الخ فهي هذه المرتبة تفصيل بالنسبة الى المرتبة الاولى واجمال بالنسبة الى المرتبتين الاخيرتين الآتيتين وثالثها اللوح المحفوظ اى عن التغير

سائر الموجودات الخارجية والذهنية التي فاضت عنه تعالى بواسطة الحركات الجزئية التي تنبعث عن القوى الجزئية المنطبعة في الافلاك ثم العلم

ولا ريب في تحقق العينية مع المعلوم في العلم الحضوري التفصيلي وما تقرر عندهم من ان العلم والمعلوم في الحضوري متحدان فالالف واللام على الحضوري

الانتزاعية بالنسبة الى منشأها بحكم ان الاوصاف الانتزاعية كالزوجية موجودة بوجود منشأها كالاربعة اذ الزوجية حال من احوالها

را اعتبار من اعتبارانها وبهذا الوجود صارت اثر وجية يترتب عليها الآثار فكذا الممكنات وجوده بوجود الباري ويترتب عليها الآثار بهذا الوجود

كيف يتعلق العلم بها فانه لابد لصدق الموجبة من وجود الموضوع فكيف يصدق على المعدوم انه معلوم اللهم الا ان يثبت ان للمعدومات

مشرب الفرقة العقلية انه تعالى لا يعلم الا نفسه فقط ومال الاشراقية العقلية انه تعالى لا يعلم غيره وبعض قالوا انه تعالى لا يعلم الامور الغير المتناهية

ما لعزيزه دالى سوق الاضنام ذهب ارسطو وابو نصر وابو علي حيث قالوا ان علمه تعالى بسلسلة الممكنات علم حصولي يرتسم صورها في ذاته تعالى وعلى

وتعلقها بالصور مبادي الانكشافات المعدومات والموجودات كلها عنده تعالى فعلمه تعالى عين علمه بالممكنات يكون مقدما على ايجادها فلا يلزم عليه الا ...

الواحد لا يصدر عنه من جهة واحدة الا الواحد واذا بطلت هذه الشقوق تقرر ان المعلول الاول يكون اشرف من سائر المعلولات ومبدأ المطلوب

يوجب سبقة العلم للباري تعالى على وجودها فننقل الكلام الى هذا العلم فانه ايضا امر منقسم على القولين ... بالاختيار او بالاضطرار والثاني باطل

حيث قالوا ان لله تعالى صفة واحدة بسيطة ذات اضافة وتعلق الى المعلوم فما ينكشف كل واحد واحد من الممكنات المعدومات في الاضافة

ان صدقه وهو معنى اشتراكي ويرد عليه اما اولا فبان المعنى الاشتراكي لابد له من منشأ الانتزاع والا لم يمكن انتزاعها بل يصير اختراعيا فالعلم الذي

وهو محال واما ثانيا فبانه يلزم على مذهبهم ان يتعلق الاضافة بالمعدومات فانه تعالى عالم بها ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان المعدوم الخارجي

واما ثالثا فلان بعض الاشياء جواهر وبعضها اعراض والاعراض قيامها ووجودها في محالها فكيف تقوم بذواتها اللهم الا ان يقال ان المراد

مشرق وليس الصور قائمة به وبه يتميز ما مر من الاستكمال بالغير والاضطرار في صدور هذا الاشراق وغيرهما وقد عرفت ما على الاضطرار فتذكره

الرابع مذهب طائفة من المشائين من ان الممكنات تمامها موجودة في عالم الدهر والثبوت الدهري عبارة عن الثبات لنفس الامري الذي لا يوجد فيه

قائمة وجمعية قائم وهل هذا الاجتماع للمتصفين في نفس الامر ولا شك في بطلانه وللتفصيل موضع آخر الخامس قول بعض المعتزلة من ان عدم

ان الممكنات مغايرة للواجب ذاتا وعينا له وجودا والصوفية يقولون ان الممكنات متحدة معه ذاتا ووجودا وهذا مذهب فرفوريوس

وسيد الاكشاف فيها التعسف فان القول باتحاد وجوده تعالى مع وجود الممكن لا يصح على طور العقل المتوسط اصلا والثاني يسلمنا تجويز انكشاف

احد المتباينين بحضور الآخر لكن انكشاف سائر الممكنات لا الى نهاية من المجردات والماديات وبلا افراد والجواهر المتباينة بحضور حقيقة وحدة

امتياز بعض الممكنات عن بعضها بسبب الارتباطات بتلك الارتباطات انما يكون اذا امتاز تلك الارتباطات بعضها عن بعض عند الباري تعالى وامتياز الارتباطات

لو كان امتياز الممكنات موقوفا على امتياز الارتباطات وامتياز الارتباطات موقوفا على امتياز الممكنات يلزم الدور صراحة لعدم الاختلاف فافهم

منتزعة عن ذات ما واحدة بسيطة كالكرة فانها تكون منشأ لانتزاع الدوائر الصغيرة والعظيمة محور فلك ذات الباري تعالى

والمكانة واحدا اتحادا محضا بسيطا لا كثرة فيه بجهة من الجهات ولكنه يجوز ان يكون منشأ لانتزاع الخصوصيات المختلفة وتكون تلك الخصوصيات

للادراك وسواء كانت مجردات او ماديات لا تخلو من انه اما ان يكون وجودها في ارادة الفاعل لا استكمالها لانفسها اي لان تحصل لها

قوله فالمفارقات هي حاصلة اي المفارقات اي المجردات عن المادة وهي العقول مثلا وجودها وخلقتها من بدو الفطرة كي تستكمل بانفسها لتحصيل

لذوات الكمال فهي كالجواسيس والخوادم للنفس قوله كالعين مثلا هذا مثال للآلات فان العين آلة توصل حسيه الحسية الى النفس

... اما قال مثلا لتشمل الحواس الظاهرة والباطنة الاخرى كلها وقوله وهي القوة الباصرة

... ثم انه يجب ههنا ان نعلم امور **الامر الاول** انه يفهم من تحرير بعض المحققين في هذا المقام انه فهم رجوع ضميري في قوله وهي القوة الباصرة

... ان يكون المراد بوجودها لها عدم قيامها بالموضوع وبوجودها لغيرها القيام به فالحاصل ان الاشياء التي لها مدخل في الادراك اما

الامر الثاني

... لا يخفى ... ان ضميري في قوله وهي القوة الباصرة راجع الى الغير من انه لا يجوز ان يراد بوجودها لها قيامها بانفسها

وبوجودها لغيرها قيامها بغيرها لانه على هذا يكون معنى العبارة ان الآلات الجسدية كالعين بمعنى الجرم المخصوص موجودها لا لذواتها فليست قائمة بانفسها

وترتبه على التجرد والقيام بنفسه تماما هو تعالى كيف ولو كانت الجواهر المادية كلها والاعراض باسرها بحيث يحضر عندها الاشياء كانت مدركة

العالية والنفوس المجردة محكوم عليها وتدرك محكوم به فيكون الكلام ان المفارقات تدرك ذواتها والنفس تدرك ذاتها لان النفس هو جوهر

لما كانت اعراضا ممتدة وتعينها بتعين المحل صارت غير مستقلة الوجود وما لا يستقل وجوده لا يحضر عنده شيء

فهما نائب عن الآخر فلما حضور صلا فوجودها ليس لذاتها الى ليس حضورها عنده لنفسها بل بوجودها لغيره اي حضورها عند غيرها وهي النفس فلذلك

سابقا في موضع آخر من كتابه يعني التعليقات قوله لان وجدا اثر من ذاتي آه لما كان عبارة الشيخ هذه معقدة فنفصلها فاقول ولان قوله لان

الى ان يوجد باثر آخر اي صورة مني في سوى ذاتي فيحضر ذاتي عنده ذاتي تبعية الصورة لان الحضور موجود فيكفي للعلم والحاجة الى الاثر فيما لا يكون

اراد المحشي ان يبين الفرق بين قولي الشيخ في موضعين من التعليقات فقال في الحاشية المنهية ما قال

با قال اول ولا يدل على ثبوت علم المجردات بانفسها من غير ان يتحقق من كونه حصوليا او حضوريا وما قال ثانيا يدل على ان علمنا بانفسنا علم حضوري ثبت

[illegible]

وذلك لعدم قول ان للمجردات علما بانفسها ولا ريب في ان العلم ليس الا الحضور للمعلوم عند الذوات المجردة العاقلة ولما كان في علم المجردات بانفسها

[illegible]

فعلى هذا يكون ادراك المجردات والنفس بانفسها حضوريا وان اختلج في الصدر ان ما قال احسن المحققين من انه بالكلام الاول ثبت حضورية

[illegible]

او يقدرون تلك الوسائط كما في [illegible] واما محل النقد الثاني فلانه [illegible]

ومجردة عن المادة ولذا تدرك نفسها وإنما قلنا إن الإدراك هو حصول الشيء عند الذات المجردة سواء كان بالواسطة أو بدونها وأما على التفسير الثالث

وعدمها ... بالتجريد ... على تجريد البعض لا بالكلية والقوة العاقلة تجرد الصورة تجريدا تاما ... اصلا ... مراتب في جانب المعلوم

بذواتها أيضا وصح ثبت أنها مطلق إدراكها لأنفسها فهذه إشارة إلى حاصل الكلام الأول انتهى بحاصله فاستبعد فالضعف ثم قال الفاضل اللكنهوي

هو عين وجود المجردات لها وحضورها عندها كما أن علم المجردات بالأشياء الغائبة عنها عين حصول صور تلك الأشياء فيها وحضورها عندها

واما حصول المجردات بالمعنى الحاضر عند المدرك الذي هو المعنى الاصطلاحي فليس هو الا حصول ذوات المجردات المجردة عينية بالذات بالاعتبار

هو هنا الا يقصد الا بان يكون العاقل هو الامر المجرد مع الحيثية المأخوذة معه اي المجموع والمعقول هو الامر المجرد مع الحيثية المأخوذة معه يعني المجموع بان

لا طلاق ذلك لامرا وتكون مقيدة لذلك المفهوم وعلى الثاني فلا يخلو اما ان يكون ذلك المفهوم الزائد معتبر الحيثية بكون الحكم الذي يترتب

في علم المجردات والنفس بانفسها المجرد والنفس بذاتها حاضرتان عندهما فتحد العاقل والمعقول بينهما ولعل تلك الحيثية بعد تحقق هذه

وانه معقول وهو وجه بان مصداق العاقل هو ذاتنا المجردة والنفس من حيث هي هي مع قطع النظر عن جميع الحيثيات اعم من ان تكون معتبرة في الواقع

لانه نسبة تقتضي تغاير الموجد بالكسر والموجد بالفتح وقد اجاب المحقق الطوسي عن الاعتراض الاول بان علمنا بذاتنا هو ذاتنا بالذات وغير ذاتنا

بعد تحقق مصداق الحيثيتين لا يوجب التغاير بين الحيثيتين فليست الذات مع حيثية او معروضة لها عاقلة ومع حيثية اخرى او معروضة لها معقولة

عين ذاتنا اذ ليس التغاير بين العلم والمعلوم اصلا كما هو المشهور وعلمنا بعلمنا بذاتنا ايضا نفس ذاتنا بناء على نفي التغاير المذكور وهكذا الى

فاللازم احاد والعلوم فضلا عن التسلسل فان قلت انه بعد تحقق العلم يتحقق ثلث اشياء الذات العالمة والذات المعلومة وذات العلم ولا ريب في ان العلم

[illegible]

بالذات المركبة التي احد جزئيها الحيثية علم حصولي لا حضوري فلو حينئذ ان الاول انه لا سبيل الى ادراك النفس لهذه الذات المأخوذة مع الحيثية الا

[illegible]

اذ لا وجود للكليات الا في الذهن فان الموجود في الخارج متشخص للتساوق بين الوجود والتشخص فان قلت ان العلم الحصولي هو الصورة من حيث انها

[illegible]

مع هذه الحيثية وليست الحيثية جزء حتى يلزم التجريد من الذات هذه الحيثية معتبرا مع الذات اعتبارا لا باعتبار الجزئية بل باعتبار التقييد والعنوانية ثم انه استلزم

ان كون الحيث يعني الذات الماخوذ مع حيثية امرا اعتباريا الا ترى ان السماء والارض حيثيتان بحيثية الفوقية والتحتية ولم يحب بالجملة ارتفع المحصور

في العنوان المعبر عنه فانهما قد شبها التغاير بين العالم والمعلوم بالتغاير بين المعالج والمستعلج كما مر ولاريب في ان المعالج شيئين في الواقع وان استعلج في

بالعرض وبينهما بمنزلة ممن ذلك المقصود ان مصداق العاقل المعقول فيما نحن فيه هو الهوية المجردة من غير ان يوخذ معها حيثية تقييدية

بوجه ما هذا ما حصل لي في هذا المقام بعون الملك العلام انتهت ٭٭ قوله فهيهنا

قوله وبيانه وتوضيحه اي توضيح ان العلم المتعلق بالذات الماخوذة مع الحيثية بان يدرك الحيثية جزءاً وحصل المجموع علماً حصولياً قوله فيها المجردة

مجردة اخرى والمعقول هو الهوية المجردة التي حضرت هي عنده الهوية المجردة الاخرى فيجب التغاير بين العاقل والمعقول بالضرورة ولو بوجه ما

المقام بحيث ينكشف عنه المرام ان النفس فاعلة اي موجدة للانفعال ومنفعلة اي قابلة للانفعال فلها قوتان احدهما القوة الفعلية اي

المداواة ويرفع المرض ويترتب اثر الصحة انما هو البدن والمتخصص للمرض والمعالج المداوي انما هو النفس والبدن للنفس متغاير ان يكون ...

وكون المنفوس مجردة فبينهما تغاير حقيقي ذاتي لا اعتباري فكيف يصح ان يقال ان بين مصداقي المعالج بالكسر والمعالج بالفتح تغايرا باعتبار حيثية

بانه بها عاقلة وبالآخر معقولة والثاني ما حققه بعض المشاهير بما محصله ان النفس من حيث هي ذات مجردة وهي بهذه الحيثية عاقلة لذاته

اذ لا بد للنتيجة من القياس وليس ههنا صراحة وانما صار كالنتيجة لان النتيجة كما تكون مطلوبة من المقدمتين كذلك هذا القول مطلوب مما سبق قوله فيها

بمعنى الحاضر عند المدرك بعين المعقول في العلم الحضوري مطلقا لزم ان يكون العقل بمعنى الحاضر عند المدرك صورته والمعقول ذا صورته

فيكون العلم بحصول صورة المعلوم عند المدرك لا بالحضور فلا يكون حضوريا بعد فتأمل ثم اعلم ان العلم والمعلوم في جميع افراد العلم الحضوري سوى

[illegible]

بنفسه وما وصفاتها الانضمامية علم حضوري على ما هو المشهور والعلم الحصولي من صفات النفس الانضمامية فيكون علم العلم الحصولي حضوريا بعين

[illegible]

بمعنى الصورة الحاصلة فكما ان في التصور حصول الصورة كذلك في التصديق فمعنى التصديق ايضا تحصيل كما في التصور فالتخصيص من باب العلم

[illegible]

بان المقسم للتصور والتصديق هو العلم بمعنى حصول الصورة والعلم الذي هو عين المعلوم هو العلم بمعنى الصورة الحاصلة وفيه ما قد عرفت سابقا

من البطلان كون المعتبر في العلم بمعنى حصول الصورة فتذكر واجاب عنه الفاضل مرزا جان عن كلام التقرير الشبهة بما حاصله ان العلم في العقل

يعني فاذا عرفنا هناك غطاءك وانكشف لك وانفتح ما كان تحت استار وستور فبصرك اليوم حديد ثم اعلم ان ما سيأتي من ان العلم حقيقة محصلة

او عينية الانتزاعية الا انضمام لها مع الموصوف فلا يكون علم النفس لها حضوريا فليس الوجود لها الا بعد انتزاع العقل لها وبعد الانتزاع

[illegible] في اتحاد صفات الباري تعالى [illegible] صفات الباري تعالى [illegible] ان [illegible]

اي بامتياز الباري تعالى وصفاته اتحادا مجتمعا من غير تمايز بالذات ولا بالاعتبار ولعله تحقق مما يحق امتناع ما يتوهم من ان الدليل الذي ذكره الشيخ يدل

وتميزه في علمنا بذاتنا فلعل العلم الحضوري علما حقيقيا بل هو اضعف مراتب العلوم كما قال السيد السند المحقق الشريف ان الحس مع كمال شعورها

النفسية وآثارها كما هو مذهب الاوائل من الحكماء او بان يكون التصور شرطا او جزءا للتصديق ويكون التصديق مجموع التصورات مع الحكم

لتصديق لانه صير الحصول اي لا يكون تصديقا ايضا لانه ممتنع الحصول فلا يتم المقسم بحيث يشمل العلم الحضوري ايضا وحصل منه

التصور والتصديق المستدعي لهما والعلم الحضوري ليس هذا ولا ذاك فيلزم عدم الانحصار فإن التقسيم فتدبر والقائل أن يقول إن علم الواجب تعالى

شرح الشمسية فتدبر فإن قلت إنه لما كان الواجب المعقول والنفس علم حضوري وجود أقوى مرتبة من التصديق فلو لم يكونا مصدقين

وهو عام من الصورة الذهنية أي الحاصلة في الذهن لا من الأعيان الخارجية والعلم المتعلق بالصور الذهنية الشخصية علم حضوري كما تقرر في موضعه

في الزمان كما بين السواد والقائم في الثوب أمس والسواد القائم بذلك الثوب الآن بعد زوال الأول فإنه يمتنع اجتماعهما في المادة

والجهل في الزمان يلزم اجتماع المثلين بلا تغاير وهو مستحيل وثانيا ان مطلوب الحجة شي انما لو لم يكن العلم المتعلق بالصورة الذهنية التي لها هوية شخصية مشخصة

اما بطلان اللازم فلان الجهل اما ان يكونا موجودين او يكونا معدومين او يكون احدهما موجودا والآخر معدوما وعلى التقديرين يلزم

فحصلت تلك الصورة والصلاحية والاستعداد لها تعلقهما فحصل علمهما بين الصورة الذهنية المشخصة وعلمه بعد استعداد

بين الهيولى الاولى والصورة الجسمية فا

بعد انتهائها واحد ثم او انقطع الحمل على ما وراءه الاشراقيين الذين ينفون الجسم التعليمي ويقولون بان الانقسام في الجهات الثلث في نفس الجوهر المتصل

[illegible]

فيلزم من لا يميل الى الاول اذ لو كان علم الجزئي بما هو جزئي بحصول حقيقته النوعية فهو علم الجزئي على الوجه الكلي لما ان الحقيقة النوعية كلية لا على

[illegible]

اعني في صدق الموجبة المذكورة وجه الانسانية في ضمن خالد مثلا وهو بعينه واذا لم يمكن وجود زيد في الخارج فليس وجوده الا في الذهن

[illegible]

صورة ذهنية اخرى فهذه الصورة التي هي في مرتبة العلم والصورة التي في مرتبة المعلوم متمايزة [illegible] اختلاف [illegible] المحقق [illegible]

بين الصورتين اجتماع المثلين مستحيل وان وجدنا في محل واحد وفيه ما اورده الفاضل الرام نوري رحمه من ان القول بالتمايز بين الصورتين بسبب اختلاف

لوجود المناسبة بينهما الاسم الذاتية الملتفة بالعوارض الخارجية تحصلت في الذهن معها حتى يلزم احتراق الدماغ بحصول النار وحرارته الخ.

بصورة جزئية تحصل في جزء آخر منها فلا اجتماع يصدق بالجزئيين الخارجيين في محل واحد بل هما في محال متعددة

داخلي في الذهن فلا يترتب عليه الآثار

بالصورة الذهنية المعتبرة وعلى النحو الاول لم يكون علما حضوريا لا حصوليا لانه لو كان حصوليا لحصول الصورة يلزم اجتماع المثلين بل الامثال كما مر التقرير

[illegible]

الخ فيكون معلوما بالعلم الحضوري لانه صفة قامت بالنفس وعلم النفس بذاتها وصفاتها علم حضوري وقد مر هنا بمعنى كان ان الموجود في الذهن

[illegible]

الادراك يعبر عنها بالفارسية بگرويدن وباور كردن ثم ينقسم العلم الى التصور الساذج والتصور الذي معه التصديق الاول التصور فقط والتصديق

[illegible]

من عبارة عن ادراك وقوع النسبة ولا وقوعها فيرجع المحقق الباقري بجزم معنى الى ان التصديق امر اجمالي تفصيله [illegible]

والمحمول والنسبة والتفصيل لا يسعه المقام وثانيا انه لو كان التصديق من لواحق الادراك فلا يتوجه المعارضة ليحتاج الى دفعها لان التصديق على

وهو وقوع النسبة الثبوتية او لا وقوعها الذي يعبر عنه بالنسبة التامة الخبرية يطلق على الحكم فيقال الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها والحكم

المتعلق بالمركب من الموضوع والمحمول والنسبة الخبرية قائم اذا اخذ من حيث هو هو مع قطع النظر عن الاكتناف بالعوارض الذهنية

اما الثاني فمن شرطها والتصديق من شرا

كما ينبغي خبر للمبتدأ او انما لم يقل باطل او غلط اشارة الى ان كلام السيد السند الجرجاني صحيح لكن ليس شرحا على المختلف لبيس المبني والنسب كما سينكشف عليك

مستقيم لان الانكشاف الذي هو بالعوارض فلا يعقل ان يكون مرتبة الحصول معراة عن الانكشاف بالعوارض ومتقدمة عليه اذ لا تغاير بين مرتبة

حصوله في الذهن حيثية او صدقا النسبي فيكون المعنى ان العقلية عبارة عن المفهومات الثلثة من حيث انها موجودة في الذهن مع قطع النظر عن القيام

النفسية والتصديق بناء على تفسير السيد السند بناء على ما عنه [illegible] بعد اثبات الفرق بينهما ولزم صحة انه

قوله فيما العلم الا ان يقال الخ هذا جواب عن الثاني من قبل السيد الشريف باختيار الشق الاخير في قوله والعلم بها راجع الى نفس المفهومات من حيث هي

[illegible]

الشيء من حيث الحصول في الذهن على مرتبة العلوم اي مرتبة نفس الشيء من حيث هي هي الا في الشيء من حيث القيام بالذهن والاكتناف بالعوارض الذهنية

[illegible]

من المفهومات المعتبر فيه الوحدة يسمى تصديقا عند الامام وهذا بناء على ان العلم المتعلق بذلك الامر العقلي المركب علم واحد بسيط

[illegible]

حيث التعدد فما احتمال ح في العبارة وفيه ما فيه ... بينهما قرينة تدل على فهم المراد ومنعه الاستخدام كما

من الحسنات الا اذا كانت هناك قرينة والمراد بجزء المراد ... فتأمل

انفعلي المركب اذا كان مما يكون منقسما الى اجزائها الماهية لا الى الاجزاء المقدارية وبهذا الانقسام لا ينافي كونه من مقولة الكيف من هذا التحقيق

حقيقة المحصلة لا بد منها من اعتبار الوحدة بالذات وبالعرض فلا يكون القضية عبارة الا عن الامر العقلي المركب من المفهومات الذي

لا ... بان يكون متحققة بل يكون امرا آخر ... يكون محله ... لعدم الاستقلال فيه في التحقق ...

ان القضية عبارة عن الصورة المتعددة التي لوحظت بلحاظات متعددة فالعلم اذا تعلق بهذه القضية يكون عبارة عن العلوم المتعددة

الى الموصوف من قبيل جرد قطيفة ويكون لفظ ما بمعنى عند ويراد الصورة الشئ ما يوخذ عن ذلك الشئ بعد حذف المشخصات سواء كان

الشئ الصورة المطابقة له في نفس الامر والجهل المركب ليس علما مطابقا لما في نفس الامر فلا يكون الجهل المركب علما ومنها ان العلم كما

فالحصول من مقولة الاضافة بهذا المعنى فتشكر وتدبر قوله اي تلك الصورة الضمير راجع الى الصورة الحاصلة وهذا القول كما هو مدخل تحت النقل عن كثير

من المحققين ثم اما مجموع الصورة الحاصلة من الحصولي والحضوري لم يظهر من كلامهم بل هذا القول من مقولة المعترض فما ورده المعترض لعيتم اعتراضه

[illegible]

المتصور انه ارتفعه والمنع وقيل ان قول المعترض ثم الحكم اه ليس من جنس بحث النقل بل من كلامه ورد به تم اعتراضه كما سبق فالمنع على هذا القول

[illegible]

محجبا عنه واما في العلم الحضوري فلا تغاير قبل التحقق المصداق بين العلم والمعلوم اصلا لا بالذات ولا بالاعتبار واما الذي نعيم فيه هو ليس الا بعد

[illegible]

عند المدرك الخ ثم ... الصورة فلا بد ان يكون ذلك العلم حصوليا لانا نحصل صورها فيها سواء كانت تلك الصورة حاصلة

فی معقولیة مفهوم الطابا ... اصلا فی الحواس لتصور الجزئیات المادیة ولیس العلم عبارة عن حصول الشیء عندنا وهذه هی الدعوی

بالعرض وبواسطة ملکاتها ... بعدم زید ممتاز عن عدم عمرو وبواسطة ما یضاف الیه العدم فتامل والرابع ان الجهالة هو حیثیة المسماة

احدهما جهل عما فی الواقع والثانی جهل عن انه جاهل عما فی الواقع والخامس ما اورده المحشی فقال او خالف العلم اعلم ان هذا

ذلك الشيء الزائل عند المعلول زيد مثلا فانه علم غير حضوري لامر آخر كعمرو مثلا متحققا قبل تحقق ادراك زيد بانه كان قبل علمنا بزيد علم بعمرو

لا يكون من صفات النفس بل يكون جوهرا وليس هذا اخلالا في الشق الثاني ولا في الشق الاول لانه اخص بالادراك الغير الحضوري

الغير معنى حرفي غير مستقل وقد يجاب عنه بان المستدل لعله يلتزم ان السلب لا يضاف الى الوجود الرابطي ايضا لان النسبة السلبية بسيطة

زوال الزائل وبطلان اللازم لا يخفى على احد اذ الامر العدمي لا يمكن استقرار المعين شيء لان

ما ليس بشيء هو سلب بسيط والسلب البسيط لا يصح لان يتعلق السلب به وان الطلب اللازم فليتدبر [illegible]

[illegible]

الشيء على وجه لا يستلزم الوجود فيكون كل علم اي كل حال صالحا لان يحصل العلم بزوال زواله لانه لما كان العلم عبارة عن الزوال فخصوصيته

[illegible]

لا يستلزم الوجود لانه يستلزم الوجود وهو الزائل الوجودي السابق وهو ادراك زيد وجه الاندفاع انه تقرر انفا ان خصوصية علم زيد

[illegible]

عن العدم فلو ان [illegible] يون العلم عبارة عن الزوال يكون بالاثبات ان الادراك الزائل من حيث انه زائل جوهري كما بزعم الخصم تسمية وجوابه

ليس الغرض ههنا اثبات وجوده بما يوجد الى التحقيق حتى يكون مكابرة بل ابطال ما زعمه المقابل . والا ليس بزوال في نفسه الا ...

[illegible]

المعنى الثاني فتسليم الا انه لا يفيد اوضح حيث كون الادراك الزائل وجوديا بمعنى الموجود في نفس الامر والموجود في نفس الامر هو ان يكون ...

[illegible]

الادراكات غير متناهية والادراك عبارة عن ... والصفة فيكون بازاء كل ادراك صفة زائلة فلو ادركت زيدا في آن فزال الامر الذي

[illegible]

ذلك الآن وهو المسط وقد يعترض عليه بانا لا نم لزوم تحقق الصفات اى الامور الغير المتناهية بالفعل فى كل آن لانه يجوز ان يوجد

الغير المتناهية موقوفة على كونها مترتبة فليتامل قوله قال بعض المحققين اراد به مولانا جلال الملة والدين الدوانى اورده فى شرح الهياكل

فى مقره ان النفس حادثة مع حدوث البدن فوجودها فى ازمنة غير متناهية ماضية غير معقول فلا يكون لها ادراكات غير متناهية

لا يكون مستلزما للوجود وذلك بين لا سترة فيه فعدم المعدوم واللاشى ونحوهما وان كان انتفاء ما ليس بشى لكنه مستلزم لشى

مع انه قد اشتهر ان السلب حقيقة لا تعلق الا بالثبوت وثانيا ان ذلك ليس بظاهر البطلان ثم لا يخفى ان الطريقة التي اخترعها لا تفي بالمقصود لانها

واتى ال ادال على حبه ويختار ابن الحاجب انه جزء مثبته ومحذوف اى والتحقيق على كذا فاحفظ قوله فيها اى في هذه الطريقة اى في

المدعى بل يوجد نقيضه وهو كون الادراك امرا عدميا يلزم امر استحالته بينة وهو وجود الامور الغير المتناهية في النفس بالفعل واما على طريقة

فعلى تقدير كون التزاحم ادراكا غير وجودي يلزم انتفاء ما ليس بشئ على وجه لا يكون مستلزما للوجود اى بوجه وشئ لان هذا التزاحم الاحق

والاستغفار لو كان مستلزما لوجود شيء فلا يخ اما ان يكون ذلك الشيء هو الادراك الحصولي او صفة آخر غير الادراك الحصولي على الاول يلزم المطلوب

احد النقيضين يوجب وجوب النقيض الآخر فلو كان احد النقيضين بمعنى ارتفاع النقيضين محالا يلزم وجوب النقيض الآخر وهو النقيضان

عند رفع النقيض الآخر محال ويلزم من استحالته وجوب احد النقيضين عند رفع النقيض الآخر وهو محال ولا يلزم منه وجوب النقيضين معا

وبالادراك اللاحق زال ثبوته وهكذا كل ادراك زوال الثبوت السلب فالامر العدمي لا يتعلق ح بالسلب بل بالثبوت وهو ليس بمحال

فلا يلزم وجودية الادراك وجودية محضة وهو المدعى قلت الخ هذا المقول وان لم يكن له دخل في اثبات المقصود وهو كون الادراك وجوديا محضا

على كون هذا الادراك الذي هو الاول المفروض الآن وجوديا فلا يثبت بطريقة صاحب المطارحات ايضا كون جميع الادراكات

امر تجويزي فالم يثبت بالدليل امكان في حيز الخفاء فكيف يعتبر ههنا اذ للمانع ان يقول انه يجوز ان يكون الادراك جنسا او عرضا عاما

ان يكون الامر الزائد عند العلم بشيء ادراكا ويكون الادراك عبارة عن ذلك الزوال لا يكون سلسلة الادراكات منتهية الى الادراك الوجودي

المحشي ان لا يقال باجتماع الادراكات الغير المتناهية بل يقال انه لو كان الادراك عبارة عن زوال الادراك يلزم ان يكون جميع الادراكات

[illegible]

والا لكان للنفس ادراكات غير متناهية من حيث الاستغفار لانه يكون على هذا التقدير كل ادراك استغفار الادراك آخر حاصل قبله فيكون جميع

[illegible]

عند تحقق الادراك اللاحق الاخير لان الادراكات على هذا التقدير اي على تقدير كونها زوالات للادراكات لا تكون عبارة الا

[illegible]

لا شيء من الاستغفار المحض بمشار للاستيفاء فلا شيء من العلم والادراك بالاستغفار المحض ... نظاهرة لا حاجة الى بيانها واما الكبرى

فلان الانتفاء المحض والسلب البسيط لا يكون ممتازاً بذاته عن السلب الآخر الذي هو كذلك كما لا يكون متمادا بذاته لا يكون منشاء لامتياز

[illegible]

فان قلت ان تمايز السلوب المضافة الى الملكات لا يتوقف الا على الاضافة الى الملكات ولا يتوقف تمايز السلوب على تمايز

[illegible]

انتفاء الاعم فيتحقق الاعم وهو سلب البسيط فيلزم الانتفاءات المحضة فتامل وههنا انظار دقيقة الاولى ما افاده احسن المحققين [illegible]

[illegible]

[illegible] ورتبة بل موضوع الانتفاء والزوال هو ما يوجد فيه الزوال لا يكون الا زائلا وبعد ما فالزوال صفة

للزائل فكيف يكون الموضوع موجودا حتى يلزم من اقرار العدم محض الاقرار بالعدم الثابت ويلزم من التزام الاعدام التزام الادراكات

مقابلة المنع بالمنع وجه غير جائز عند النظار ثم ان المفروض ان ليس انتفاء الادراكات السابقة عند تحقق الادراك الاخير اللاحق الا

وتوضيح ذلك ان السؤال انه يمكن الجواب عن النظر الوارد على بعض المحققين المذكور بقول المحشي اقول فيه نظر الخ بتحرير المقدمة

فلا جرم يكون الزائل السابق موجودا في زمانه وثابتا للنفس قبل ان يتعلق الزوال به ثم عرض له الزوال وهكذا يكون كل

هذه الادراكات موجودة في زمانه قبل تعلق الزوال به فلزم ما هو المقصود من لزوم ادراكات غير متناهية على سبيل التعاقب بعض بعد

الادراكات الحصولية نظرية كانت او بديهية مخصصة بكون النفس حادثة والشاهد على هذا التخصيص حالة الحكماء استحالة التسلسل في التصور

عند الادراك السابق قبل الولادة او معها او بعدها والكل باطل اما الاول فلان الادراك السابق على الولادة لو وجد لحصل الادراك بعين الولادة

حينئذ جميع الادراكات الحصولية بالعقل الهيولاني لتشبيهها بالهيولى الاولى او كما ان الهيولى الاولى قابلة صرفة مستعدة للكمالات

وليس لها في حد نفسها كمال بالفعل فكذلك النفس في المرتبة عارية وخالية عن العلوم الكلية والجزئية وصالحة لان يحصل لها العلوم الجزئية بالاحساس

[illegible]

قبل حصول المعاني الاخر مفهوم المجهول المطلق الذي مر ذكره لان الوجدان السليم شاهد على انه لا مانع بحصول هذا المفهوم للنفس قبل

[illegible]

واشتغلت نفسه من مرتبة العقل الهيولاني لا يدرك الا صورة الاب والام ومثل تلك الصور من الجزئيات المحسوسة وهكذا يدرك

[illegible]

كونه معلوما ولا استحالة فيه لانه يجوز ان يكون شئ مجهولا بالوجه الذاتي ويصدق عليه مفهوم مطلق المجهول فيكون معلوما بالوجه

العرضي وهو مفهوم مطلق المجهول فيكون بكر معلوما وفردا لمفهوم مطلق المجهول في زمان ما واحد وقيد ان عنوان المجهول المطلق

مجهولا مطلقا في زمان حال بل كان بكر مجهولا مطلقا في الزمان الماضي وقد صار بكر الآن معلوما مطلقا لمفهوم مجهول المطلق

من وجه بكر ولكن لما كان هذا الوجه منافيا للكون بكر معلوما وحاصلا فلا يكون هذا الوجه مبدء الانكشاف بكر لما عرفت ان الشئ

ومنكشفا عند العالم بلا مرية يكون جميع الاشياء معلومة لكل واحد من الناس ومنكشفة عندهم وهو باطل بداهة وبالجملة

لا یلزم ان یکون ما فرض مجہولا مطلقا معلوما مطلقا فلا اجتماع للمتنافیین وفیہ اما اولا فبان العلوم المطلق عبارۃ عن الذی یحصیل

[illegible]

قدس اللہ سرہ العزیز والافادۃ منہ فی شرحہ للمبارزیۃ کذا قال المحقق البہاری فی المنہیۃ وما قال الفاضل الرام فوری من ان المقید

[illegible]

قولہ رح وسلم ان اراد بہ انتفاءہ بعد الوجود یعنی انہ ان اراد المحشی بالزوال فی قولہ اذ زوال الشئی الخ العدم اللاحق الذی ہو الشامل المتاخر

[illegible]

یجب کون الادراک عدما لاحقا للشئی فی الادراک الحصولی الحادث لان العدم السابق للشئی یکون ازلیا قدیما فلا یکون

في الحصولي الحادث بل يكون في الحصولي القديم لانه يلزم على تقدير كون الادراك الحصولي الحادث عدما سابقا للشيء قدمه وهذا

سند ودليل لقوله او يجب ان يكون عدما لاحقا فالفاء الداخلة عليه للتعليل قوله لما كان هذا السند مشوشا فاحرز العبارة و

المذكور يكون عدما وانتفاء سابقا لما هو انتفاء فيه ثم يلزم ان يكون للعدم السابق عدم سابق لان المنفي عدم سابق و منفي

وليس كناية من شيء عدد لان دخول هاء التنبيه على غير اسم الاشارة لم يثبت على ما في الرضي انتهى وفيه ان هاء التنبيه قد دخل

ههنا علی غیر اسم الاشارة وهو کاف التشبیه فتذکر قوله کما فی عدم عدم قدیم قال الفاضل الرام فوزی ره العدم الاول مضاف

[illegible]

عن الانتفاء زمع الاوجد ما لانتفاء سابقا علی ماهو انتفاء له فلا یبطل کون الادراک هذا الا مطلقا فلم یثبت المدعی وهو کون

[illegible]

فدیل صاحب المعارضات وحول المع فلا یدل قطعا علی ان المراد بالعلم المتجدد القسم الحصولی الحادث لانه یحتمل ان یکون المراد

[illegible]

مطعن اوردا علی صاحب المعارضات آنفا بما هو الله دئ عمرا ردد

هذا كلام المحقق في شرح الهياكل دليلا على ابطال كون العلم عبارة عن الارتسام بنفسه فان قلت انه لا يخفى على من هو من ناظري شرح الهياكل

[illegible]

ادراك الجميع وكل ادراك انتفاء فيكون الادراك الثالث اي الانتفاء المذكور اي الذي جاء عقيب المتوسط اعني ادراك زيد انتفاء وجود ما

[illegible]

هذا المجرد يكون معدوما والمعنى ان الادراك المفروض الاول هو ادراك زيد يكون مستلزما للادراك الثالث هو ادراك خالد لكن ادراك

[illegible]

في التفاوت بكونه مستلزما لا للادراك السابق على هذا الادراك المستلزم ان كان سبقه ذلك الادراك - [illegible] الشيء

اى بالمرتبة التى تدل على الزوجية لا مراتب الوتر فيكون هذا الادراك مستلزما لنسبة الى ذلك الادراك السابق واقعا فى مرتبة الوترية

لما هو سابق عليه بستة مراتب وهو سابقه وهكذا الى غير النهاية يستلزم كل ادراك مسبوق واقع فى مرتبة الوتر السابقة الذى كان

فيكون معقبا بالفتح والحاصل ان الادراك الثانى كادراك عمرو الحادث مثلا ان كان استحضار الادراك الاول وهو المبدء كادراكه

مدة تبيين لانه سابق على ادراك عمرو ولانه سبق على ادراك خالد وكذا يستلزم كل ...

في السبق وتلك اللاحق بثلث مراتب وتحقق ما سبقه اي السبق بهذا اللاحق باربع مراتب وهو اي هذا السابق خامسة اي خا

[illegible]

في المنهية اذا لحق الخ وكذا قوله ثم اذا لحق الخ نقصان قطعيان على ان مراد المحقق الدواني رح لزوم اعادة المعدومات

[illegible]

بالمقايسة فتنقض المحشي رح وبين ما تخرج منها بقوله ويفهم منه الخ فلو كانت اعادة المعدومات بالنظر الى الادراكات المستقبلة مفهوما

[illegible]

قوله فيما نسبه بانتها لا سيما تشخصاتها اعلم ان ما به الشئ ان اخذ من حيث هو هو يسمى ماهية و

يسمى حقيقة وان خص مع التشخص يسمى هوية هذا هو المشهور وقد يستعمل الحقيقة مرادفة للماهية والماهية يعني ما يقع جوابا عن السؤال بما هو

فلا جرم يكون الوجود بعد العدم مغايرا للوجود قبل العدم فلا يكون المعاد بعينه هو ذلك الاول وفيه رد من وجوه الاول

لا يعود قطعا فان التقدم والتأخر في اجزاء الزمان بالذات فكيف يتصور ان يعود الزمان المتقدم فيبطل اعادة الشيء بعينه

تباين الذات فان قلت قد كان يمكن للتلميذ ان يقول من الشيخ ان الوقت من العوارض المشخصة ولا يلزم من

لكون الوقت من العوارض المشخصة ان يتبدل الشخص بتبدله لان العوارض المشخصة عبارة عن مميزات الشخص ومميزات الشخص

وان كانا متحدين في الماهية فلا يلزم الاثنينية بدون التمايز فلا يلزم الاستحالة فتدبر ومنها انه لو جاز اعادة المعدوم بعينه

فلا يجوز ان ينقلب احدى المواد الثلث التي هي الوجوب والامكان والامتناع وهو الامكان الى الاخرى وهو الامتناع

عنده بانه اثبات الواجب بل عليه يدور رحى الايجاد والتكوين انتهى لعله نشأ من غفلة لان المستدل لا يقول ان عدمه او الممكن

بالذات ممتنعا و واجبا بالغير من قبيل انقلاب المواد حتى يرد عليه ما قال بل المستدل يقول ان صيرورة الممكن بالذات واجبا بالذات

المستفاد من كلمة لا وهو انتفاء العدم الثالث المستفاد من لفظ المعدوم فههنا انتفاء انتفاء العدم صادق والعدم الثالث

اى عدم عدم العدم السابق فقد عاد العدم السابق وهل هذا الا اعادة المعدوم بعينه وهو العدم السابق ولما كان تقديم

التى كلامنا فيها اعادة العدم الثابت اذ لا ادراك عدم ثابت لوجود الموصوف فيه وهو كنفسه وليس عدما محضا فاعادة العدم

الثابت يستلزم اعادة قيد الثبوت وهو عين المعدوم فلزم اعادة الوجود المعدوم فلزم الاستثناء ولعل الحكماء قد جوزوا اعادة المعدوم

هناك عدمين متمايزين احدهما في الزمان السابق والآخر في الزمان اللاحق حتى يطلب ما به الامر المشترك بينهما ويطلب التميز بينهما

عبارة عن الازالة في حيز الخفاء فتدبر والثاني ان ما يجوز في الاعدام هو الاعادة مرة بان زال عدم شيء بوجوده ثم زال الوجود فعاد العدم

الادراك السابق كادراك خالد عبارة عن العدم فاذا اعيد حين طريان الادراك اللاحق كادراك زيد يكون هذا المعاد

محل ايراد ما في نسخة وهم لان اختلاف زماني السابق والمعاد موجود فلا يلزم اعادة المعدوم بعينه مهنا ايضا قوله فيها وتفهيمه

بقولنا اقول قد عرفت الخ لا يتوجه الاعلى لزوم تحقق الادراك لمنتفي لا على لزوم انقلاب الادراكات لان حاصل ذلك الايراد

هذا خلف فثبت ان شيئا من افراد السلب البسيط لا يكون صفة للشئ والادراك صفة فقد ظهر من هذا ان الادراك على تقدير

لا يستلزم تحقق ذلك الشئ الزائل بل به موا عمه من هذا التحقق وتوضيحه ان انتفاء انتفاء الشئ الزائل ح اي حين يكون ادراكه

الثانی علی ان انتفاء انتفاء الشیء انتفاء ثابتا یکون فی قوة السالبة المعدولة المحمول فی حکمها ای ان النفی ہہنا وارد علی النفی الاثبات کما یکون النفی

وہو معدوم کما فرضنا فلا یثبت له شیء من القعود وعدم القعود فح یقال زید لیس بقاعد وہذہ ہی السالبة البسیطة التی فیہا

محض بحتی فی کل مرتبة انتفاء ثابت فلا الصدق سالبة معدولة بل الصدق فی المرتبة الثالثة النفس لا مدرکة بادراک خالد وہذہ

وہی النفس الناطقة من تخیل ضعف الشیء تجال متعلقه الا تری ان السواد اذا زال عن الجسم فزوال ذلک السواد وصف لیس بالذات

فيقال اسود او زائل عن الجسم الا ان زواله صفة للجسم ايضا بحال المتعلق فيقال الجسم قد زال سواده فالجسم صار موضوعا لزوال السواد

الانسانية لانه من الضروريات ان تفارق السالبة المعدولة عن الموجبة بصفة ان يكون لا تصدق السالبة البسيطة ولم يكن في عرض السلب

فيتعين عند تحقق اللاحق بانتفاء الثبوت ومقابله سلبا محضا وان اراد انه ليس فى تلك مفروضا عنده المحشى اى السيد الزاهد فذلك ايضا

فى مجموع السالبة المعدولة عن الموجبة المحصلة ولا يخفى عليك ما فيه فان الزمان ليس من المشخصات على ما تحقق مرتبة من هذا المشخص

منه اى مولانا غلام يحيى ١٢

منه اى مولانا عبد العلي قدس سره ١٢

قوله ثم اقول انه لم يعني بعد ورد ما قال المحقق الدواني رح في الابطال كون علمه تعالى ... عن ... والا ... قول من ...

[illegible]

ادراك لا يكون انتفاء السابقة لانه يبطل كون كل ادراك انتفاء السابقة فلا بد من ان يكون بازاء كل من تلك الادراكات الحاصلة

[illegible]

الحاصلة للنفس في الزمان السابق اي الزمان الماضي واذا بطل اللازم بطل الملزوم وهو كون العلم عبارة عن الزوال ... اعلم انه

[illegible]

زمان الصبي كما لا يخفى ... قول المحشي ... على هذا التقدير الخ وبقي الاشكال اللازمة التي اوردها ...

والحدثة الثانية ان تزايد العلوم يوما فيوما لا يدل الا على ان يكون مجموع ادراكات زمان الصبي وادراكات زمان الشباب زائدة

سن الكهولة وبما بطلان اللازم فلان تزايد العلوم يوما فيوما يدل على خلاف ما لزم ههنا من المساوات وزيادة السابقة فانه يدل

ان المراد بالزمان السابق زمان لا يكون الملكة فيه حاصلة والمراد بالزمان اللاحق زمان حصول الملكة فعلى هذا التقدير يكون حاصل

الحاصلة فيه ادراكات زائدة على عشرة كما يظهر بالرجوع الى الوجدان ولا يذهب عليك ما في هذا الحاصل اما اولا فبان كل ادراك

من ادراكات زمان الملكة تسوى الادراك الاول بل ان بازائه ادراك من ادراكات ذلك الزمان لا من ادراكات الزمان الذي

يعني الادراكات الموجودة في الزمان اللاحق كاليوم تكون على سبيل الاجتماع فيكون الادراكات اللاحقة زائدة على الادراكات السابقة

اللاحقة فان قيل ان الادراك زوال هو انتفاء مطلق لنفس الادراك لا مخصوص بزمان ومحل قلت على هذا يبطل الحصر في الشقوق اذ

النفس على ما قدمه حيثما كان الادراك زوالا للصفة مخصوصة هو ادراك آخر حاصل قبله كما هو المفروض في الشق الاول فيكون ثمة تلك الصفات

الغير المتناهية المجتمعة ادراكاتها فيلزم اجتماع الادراكات الغير المتناهية السابقة قبل هذا الادراك اللاحق الاخير ولما كان كل ادراك لاحق حالا للادراك السابق عليه

[illegible]

الزائل مقدما على ذلك الادراك اللاحق الذي هو زوال هذا السابق وحينئذ يكون هذا اللاحق سابقا ودايما بالادراك اللاحق الآخر منه تلك

[illegible]

من هذا القول انه لو صح المقدمة التي استعملها صاحب المطارحات في ابطال الشق الثاني من انه يلزم وجود امور غير متناهية

[illegible]

بل في هذا البيان فائدة جديدة بل هذا القول دفع دخل مقدر تقريره ان صاحب المطارحات زيّف الشق الزائل بانه الادراك وصفة

غير ادراك وما يطلب كل انتفى الترديد الشق الاول منهما يلزم استحالة مخصصة والشق الثاني منهما يلزم استحالة تقدم الشيئين فاثبت المدعى بعد

عام وتمام غير محتاج الى التأويل فتامل ومما يجب ان يعلم انه لما ادعى المصنف سابقا ان الزائل عند العلم بهذا اي بزيد مثلا غير الزائل

واحد ولا يمكن له زوالان لا على طريق الجمع ولا على طريق التعاقب فيتاتى اما الاول فلما افاده استاذ المحققين وهو ان الزوال

زوالان متغايران كانا مجتمعين او متعاقبين في زمانين لزم بطلان الحصر العقلي بين الشيء وسلبه اي نقيضه والثاني باطل بالضرورة

فالمقدم مثله اما الملازمة فلانه يجوز ان يكون ذلك المعنى مسلوبا بسلب آخر ومنا بالا بزوال آخر متاخر عن الزوال الاول فيجوز رفع الاثبات

[illegible]

قوله فيها اذ على هذا التقدير الخ صلة لقوله لا يتوهم وتوضيحه ان الاستدلال بان الازل لو اتحد ليس له الا زوال واحد ليس مع شيء منها الحصول ه

[illegible]

بذلك اى عمرو مثلا احد وثانى آن واحد وان كانا مجامعين بحاله يعنى انه ليس ابدا احد شيء فى النفس فى آن علم زيد مثلا فى ذلك ا

[illegible]

هو المخاط باذراك العقل بالاستقبال واما هو حاصل فى الخيال فينقلب حيث التغاير بين العلم الخيالى والعلم التعقلى وتاميه

ان المتاخرين استدلوا على ان النفس فى آن واحد تتوجه الى شيئين بدلائل منها انا اذا حكمنا على زيد بالقيام فلابد حين الحكم من ان نحضر الطرفين

[illegible]

بقولهم ان المبادى هى حالة الحدس ان كانت مشتملة على النسبة الحاكية فالنفس تنتقل من تصديق المبادى الى تصديق المطالب

[illegible]

وما يكون هو التوجه التفصيلى الى الشيئين فى آن واحد ويمكن ان يقال ان المقدمتين لو كانتا ملحوظتين اجمالا لما اخذ

[illegible]

الى ما يستوفى فالكل ما مر عنده باقى كل آن [illegible]

ای ان ما دام انما تعلق بالبدن وتلوث بالکدورات ولما لم یکن انما تعلق بالبدن وتفارق عن الابدان فلا شبهة فی اجتماع کما لاتها

الاوراک الذی تعلق بذلک الزائل عند علم زید لعلمه بعمرو ایضا وعلی الاول یلزم ان یکون انعدام الزائل غیر الانعدام الاول فیکون

وان لم یکن الزوال الثانی غیر الزوال الاول بل یکون الزوال الثانی عین الزوال الاول استوی حال العلم الثانی

وهو ههنا تشبیه کلام المحشی ... نقل المحقق الفهارتی من ان ... والفاصلة ضعیف فعلی ... السنة ... قلیل لو قرء قوله ...

واعدامه غير الاعدام الاول بها والفاصلة لكان معطوفا على قوله اى المعدوم مع عدم ذاتيته اما ان المعطوف عليه ومن المعلوم المقرر

[illegible]

وادرد عليه المنعين الآتيين **قوله** حاصله انه محصله ان الادراك لما كان عبارة عن نيل امر جوهر يا كان ذلك الامر او غيره ادراكا

[illegible]

الاخرى اى بعد قطع تعلق النفس عن البدن وهو عند الموت فعند وقف الادراك عند حد واجل مسمى وهو الموت فلا تتجاوز الادراك

[illegible]

من الاعمال الحسنة والافعال الصالحة فيتابون بالكرامات بحيث ما رأتها عين ولا سمعتها اذن ولا خطر ملك على قلب احد عملا كذلك

سواء كانت اللذات حسية كما هو بظاهر النصوص من الولدان والحال الفاخرة والانهار الجارية والحور المقصورة [illegible]

[illegible]

علي بن ابي طالب كرم الله وجهه لو انكشف الغطاء لما ازددت يقينا حاصله انه لو انكشف الغطاء وانقطع تعلق النفس عن البدن

[illegible]

ان في قوتنا ادراك الامور الغير المتناهية على وجه البدلية في كل آن في كل آن امكن للنفس ان يتحقق فيه كل ادراك من الادراكات

[illegible]

في آن واحد فيجب ان يتحقق بحسبها امور غير متناهية فينا بالفعل واما المنع الثاني فتقريره سقوطه ظاهر وقد اعترض من حقق البهاء

علام ١٢

بالحاصلة انا لا نم لزوم تحقق الامور الغير المتناهية اى الزائلات بالفعل بل يوجد فى كل زمان واقع بين آنين امر واحد صالح لان

كذا افيد من تحرير حسن المحققين م وقال البعض فى دفع منع الثانى من المحشى يرح انه على تقدير كون الادراك زوال الامر عن الوجود

الا العدم والملكة ولما فرض كون العلم زوالا او عدما فلا محالة يكون الجهل ملكة ووجود ولا ريب فى ان الادراكات الحاصلة لنا

يدل على ان الادراكات ... الامور الغير المتناهية سواء كانت بمعنى الانقضية او موجودة بالفعل ليست بالفعل بمعنى الالتفات

الطبي كما لا يصح عنه لفظ في توضافيه وتحقيقه ان العلم تابع للمعلوم لما تقرر في مقره فلو كانت المعلومات امورا غير متناهية بالفعل يكون

[illegible]

على صفة اللاتناهي واذا تمهد هاتان المقدمتان فنقول حاصل الجواب ان الاعداد سواء كانت من الامور الغير المتناهية اللاتقفية

[illegible]

كون العلم تحصيل امر ان العلم سواء كان عبارة عن زوال امر او عن تحصيل امر لا فرق بين لزوم وجود الامور الغير المتناهية فينا بالفعل

[illegible]

الغير المتناهية بمعنى لا تقف عند حد فظاهر ان العلم بمعنى لا تقف عند حد ايضا لان العلم يتبدل على حسب المعلوم فاذا كانت المعلومات

بمعنى لا تقف عند حد كانت العلوم ايضا كذلك قوله فيها واما على الثاني يعني اما على تقدير الثاني وهو كون الاعداد امورا غير متناهية

[illegible]

الا بمعنى لا تقف عند حد معين لا تتجاوزه في جانب الاستقبال والادراكات اللا تقفية لا تنافي المبدئية في جانب الماضي

[illegible]

بالفعل بل يكون العلم غير متناه بمعنى لا يقف عند حد وفيها افاده ملك العلماء دام ظله بما توضيحه ان الاعداد اذا كانت غير متناهية

[illegible]

اي بمعنى انها موجودة بالفعل لان الاعداد لما كانت موجودة في الخارج وهي غير متناهية في الخارج فلا جرم يكون العلم متناهي

تناهي الاعداد بمعنى وجود تلك الاعداد بالفعل في الخارج واعترض ههنا بوجهين الوجه الاول ان التعاقب لا يختص بالامور

المتعاقبة فلم لم يبين المحشى حال الاعداد على هذا التقدير ام عدم تناهيها بالمعنى الثاني او بالمعنى الاول مع انه لا بد من بيانه ايضا فان قلت

مجموعه وشخصه اذ العالم على تقدير كون المعدودات غير متناهية على التعاقب يكون باقيا في ضمن المعدودات الغير المتناهية

الامور الغير المتناهية بالفعل لا تتصور الا في الازمنة الغير المتناهية والازمنة الغير المتناهية لا تتصور على تقدير حدوث النفس

وعلى تقدير مرتبة العقل الهيولاني حين قدمها فلا يتصور كون الاعداد غير متناهية بالفعل على تقدير كونها امورا انتزاعية بل يجب كونها

[illegible]

موجودا في الخارج او بحسب منشاء ولا ريب في ان الاعداد على تقدير كونها اعتبارية انتزاعية موجودة في الخارج بحسب مناشئها

[illegible]

في حاشية الحاشية الاحدى تعرض لبعض العلماء من ان الكبرى محذوفة لا معنى له الا ان يقال ان المراد المحذوف

[illegible]

والمفهومية عارضة للمفهوم فيقال هذا الاعتبار يقضي المفهوم مفهوم واما الثاني فهو ان الاعداد من الكليات المتكررة بانه

فقد اثبته المحشي رح في حاشية الحاشية حيث قال لان العشرة مثلا الصدق على نفسه فيقال عشرة عشرة وكذا عشرة عشرات بنيت

الى عشرات رجال في هذا القول باعتبار العشرات دون الاحاد فمعنى هذا القول عشرات رجال ذو العشرة التي هي من عشرات

وهي عبارة عن القضية الكلية التي اشتملت على احكام جميع جزئيات موضوعها كقولنا كل انسان حيوان ذكرها صاحب التلويحات

كيف يكون الكلي ذاتيا لفرده محمولا عليه بالمواطاة وعرضيا لذلك الفرد محمولا عليه بالاشتقاق فذلك يدل على ان الشيء الواحد

ذاتيا وعرضيا سواد بوجه ما العاب فيه قلت لا غائبة ههنا انما الغائبة فى ان يكون الشىء الواحد ذاتيا وعرضيا باعتبار واحد وههنا

[illegible]

بالنوع موجودا فى الخارج يلزم التسلسل فى الامور المترتبة الموجودة الخارجية ونقض بانه ان الامكان لو لم يكن امرا اعتباريا

[illegible]

الى ما لا نهاية له ولا شبهة فى ثبوت الترتيب بين تلك الافراد اذ المعروض مقدم على العارض ولو كان التقدم

[illegible]

[illegible] حتى يحمل على كل واحدة منها وحدة بالحمل العرضى

مجموع الوحدات المعروضة معروض مجموع الوحدات العارضة ومجموع الوحدات العارضة هو العشرة فالعشرة عارضة

يكون متعلق محمول اولاه موضوعا الثانية ويرد قياس المساواة الى قياسين وتحريره ههنا بان يقال العدد مركب من الآحاد

فيقال زيد ذو وحدة والرجلان ذو وحدتين فلما ثبت التغاير بين الاعداد والوحدات بحسب الحمل فلا يكون العدد مركبا من الوحدات

فلا يكون موجودا في الخارج كذا قال بعض الاعلام

على ما حققه في حاشيته على شرح التهذيب للعلامة الميبذي ربما من النسبة فلا صوب ان يقال في اثبات المقدمة الثانية ان المشتق

ليس بعدد وان تالف منه الاعداد وقال الشيخ في الٓهيات الشفاء وحد كل واحد من الاعداد ان اردت التحقيق هو ان

بالذات فان الممتنع ليس الاندراج شيئ واحد تحت المقولتين بالذات وليس الممتنع الاندراج مطلقا سواء كان بالذات وبالعرض

من الاحاد لا يصح لان الواحد مشتق والمشتق مركب من الذات والصفة والنسبة فلكون النسبة داخلة فيه يكون هو امرا اعتباريا

ولا يكون حقيقة محصلة فكيف يحصل من اجتماع الاحاد الحقيقة المحصلة الواقعية للعدد وجوابه ان المحشي رح ليس لقائل ان يكون المستق

[illegible]

ليس كلام الشيخ على ظاهره المتبادر منه من كون الاعداد موجودة في الخارج بل المراد بالوجود في قول الشيخ له وجود في الاشياء الوجود

[illegible]

بين القولين كما وقع من المحشي لعله خطاء ويجيب عنه بوجهين الاول انا لا نسلم ان الفارق بين القولين هو المحشي بل هذا القول

[illegible]

في الاعيان منشاء انتزاعه والحكم بوجود العدد في الخارج بالنظر الى وجود منشاءه وفيه قال الشيخ في الشفاء فقد بينا ان الواحد

لا تتجرد عن الاذهان قائماً بنفسه الا في الذهن وكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد انتهى قال المصنف قدس سره اي الامور المحاصلة فيما ادبر منها

الحاصلة فيما من جانب اعدام تلك الامور المتاخرة عن وجودات تلك الامور بحكم انطباق تلك الاعدام المتاخرة اللاحقة

الحاصلة فيما من جهتها بنفسها فلزم بطلان تلك الامور بحجر العلوم الاجنبية فيلزم تقييد كون العلم نحو الا بطلان الامور الاخر لعدم

اللاتناهي في انفس العلوم وفي غيرها معا كما هو متحقق فيه هذا التوجيه اشنع من الزام اللاتناهي في نفس العلم

تقدير المضاف ولا يذهب عليك ان القول بان مقصوده اثبات الترتيب بين تلك الامور وجودا وعدما لا في عدمه

عدم اللازم وعدم الاكثر بعدم الملزوم وعدمه اللازم يستلزم عدم الملزوم سواء كان اللزوم بواسطة او بلا واسطة وان كيس

ان التقدم بالعلية والتقدم بالطبع مشتركان في معنى واحد يقال له التقدم بالذات وذلك المعنى تقدم المحتاج اليه على المحتاج قوله

والمعية من وجود النار فكما يحصل بالتقدم والتاخر الوضعي المكاني كما بين الاجسام والمقادير العارضة للاجسام فلا جسام تقدم

وبالعرض وشئ ومكاني بالذات معه تقعاديها بالعرض وبواسطة الاجسام لكونها موجودة في الاجسام وكما تحصيل بالتقدمات والتاخرات

متقدمة على الملزوم من حيث هو ملزوم اي مع وصف الملزومية لان ذات اللازم متقدمة على وصف اللازمية وهو وصف الملزومية

جوهر ابعاد الخيال حدها في الآخر نسميه المحل الهيولى الاولى والحال الصورة الجسمية وعند الاشراقيين هي عبارة عن الجوهر البسيط المتصل

من الاين واللون والوضع ونحوها وفي هذه المرتبة يتعلق بها الحس والقسم محسوسة بالذات او بالعرض فظهر ان المماهية مع

مع قطع النظر عن هذا الاعراض المخصوصة موجودة وليست بسوسته هلا اختى وقال القاضي محمد مبارك فلكونا موقتي رح في حاشية

يكون علة للكل لامتناع تحقق الكل بدونه فالجزء لوجود العدد الاقل علة ناقصة لوجود العدد الاكثر فثبت الترتيب بين تلك الاعداد

تصور الستة بالكنه مع الغفلة عن الاعداد التي تحتها وهو مم لم لا يجوز ان يكون الستة متصورة بالوجه ويكون تركبها من الاعداد

ان الهيئة الاجتماعية قد عرضت اولا لمحصلت الاعداد التي تحت الستة كالثلثة والثلثة والاربعة والاثنين مثلا ثم عرضت

اي مولانا محمد حسن سلمه ١٢

ستة الاجتماعية الاخرى بعد اجتماع العددين منها فحصلت بعروض هذه الهيئة ستة قوله فيها بل هي ستة الخ يعني بل ان ستة

[illegible]

كما استفسار ان الانسان الم حيوانا وفيل هذا الاسفه والجواب عنه ما اورده المحقق البهاري رح وتقريره انه ليس غرضنا ان

[illegible]

العدد والصورة فانى من الاعداد التحتانية او من الوحدات اما الاشتمال على الوحدات على القول الثاني فظاهر واما الاشتمال

[illegible]

على السر قياس مع الفارق اذ الوحدات لما اقترنت بالهيئة الوحدانية تكون كافية في تحصيل العدد عند العقل بلا شبهة

بخلاف السرير فانه وان اشتمل على العناصر لكن العناصر لا تلتفي مع الهيئة في تحصيل السرير كما يشهد به المشاهدة فالاشتمال

ذاتيات ... فيلزم ان لا يكون الكل محتاجا الى المجموع بل ... استغناء الشيء عن الذاتي وكذا الاثنان والاربعة كافية في

ليس ... في تقومها محتاجة الى الاخرى فيلزم استغناء الستة عن الذاتيات الباقية مع انها ايضا ذاتيات ... لا الى

ان ... لو ترك ... بل يلزمه ... لو ترتيبها ... بالذاتي

بل نجد بداهة ان الثلثة ليس الا الاثنان والواحد فيجوز ان يكون الثلثة مركبة منهما ولا ضير فيه وفيه انا نجري هذا الدليل في الثلثة ايضا

[illegible]

آثار مترتبة على اجزائها لكون تلك الحقيقة من مقولة الكم وغيره ولهما اي لكل واحد من الاثنين والثلثة لوازم مختصة لا توجد

[illegible]

عدد اصدق تعريف العدد على الاثنين وكلام المستدل مبني على ما هو المحقق عندهم فلا منع على المستدل وقال الشيخ في الشفاء

[illegible]

... او احقيقة ... اثنينية خارجية ... بل العدد امر انتزاعي ينتزع من الاحد ودات الموجودة في الخارج

كما تقرر فان الوجود الخارجي بنفسه للعدد وان الوان لها حقيقة محصلة واقعية وان كانت امر اعتبية مسلم ذلك لا نقدح

معروض الهيئة الاجتماعية واحد لا يكون تاما الا ان يعرض له الاثنينية اذ بين الاثنينية والوحدة منافاة وحاصله الراجحة

تركب الثلثة من العدد ... بل آخر ... الاثنينية ... تقدير ... قال

يكون صدق العدد عليها فقط فمنها شيء آخر فظهر انه يشتمل العدد على امر زائد سوى الوحدات وهو الهيئة الاجتماعية وهو المطلوب

التي هي مندرجة تحت مقولة الكم عما ليس مندرجا تحت مقولة الكم بل تحت مقولة اخرى غيرها وهو ربطا وعلى تقدير كون الوحدة من الامور

تلك المحال المتعددة فيكون ذلك الجزء الصوري امرا مركبا من الامور المتكثرة فيكون مفتقرا الى هيئة اخرى غير نفسه وهذا الى

او لكان كل عدد وصورته نوعية مغايرة لوحداته اما اذا كان محض الاحاد فلا يتصور ذلك انتهى فان قلت ان العدد او كان

محض الوحدات فدخول الوحدات فی العدد بعینه دخول الاعداد فاذا کان العدد مرکبا من الاعداد یلزم الترجیح بلا مرجح بمنزلة ترکیبه

[illegible]

لیست حیثیة اطلاقیة لان بعد الحیثیة الاطلاقیة لا یکون مغیرا ما قبلها بل عین ما قبلها وههنا لیس کذلک لان بعد الحیثیة اسے

[illegible]

والثانی ما اورده احسن المحققین رح وتوضیحه ان العدد لما کان عبارة عن الوحدات من حیث انها معروضة للهیئة الوحدانیة

[illegible]

الکثیرة و[illegible] تحقیقه احدیة عددیة [illegible] اذ الوحدات الحیثیة مع تلک الوحدات صارت الوحدات حقیقة

عددية بسبب هذا اللحاظ فالعروض فيكون اللحاظ جاعلا لتلك الوحدات عددا من مقولة الكم وهل هذه الا المجعولية الذاتية وقيام

وغيره ولا شيء من الوحدات المحضة كك فلا شيء من العدد بوحدات محضة ماخوذة بدون حيثية العروض اما الصغرى فظاهرة

من قوله اى العدد ... محض الوحدات المحضة بالحيثية المذكورة فلا يتوجه على هذا القول المنع المذكور وحاصل الدفع انا سلمنا

الوحدات المحضة بان لا يكون ... وحدة وحدة العدد على تقدير تسليمه

على الجزء الصوري وحدات بالوجه الاول وعلى تقدير عدم اشتماله عليه وحدات بالوجه الثاني انتهت قوله فيها والتقييد بالجزء شرعي

باي ليس الهيئة داخلة في الحقيقة العددية بل تكون عارضة للوحدات فافترق القولان بعدم اشتمال العدد على الجزء الصوري واشتماله

للهيئة بهذه الوحدة المعروضة للهيئة متقدمة على العدد والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء بمرتبتين فيلزم تقدم

فثبت ان الثلثة تلث اجزاء احادية ولما كان دخول الوحدات من حيث هي هي في العدد مع قطع النظر عن عروض الهيئة الاجتماعية مستلزما

[illegible]

فحصلت مجموعات ثلث اخرى من هذه المجموعات وتدخل في الثلثة وهكذا الى غير النهاية يحصل مجموعات وتكون المجموعات

[illegible]

حقيقة والمجموعات الرباعية الحاصلة بعد حصول تلك المجموعات الحقيقية اعتبارية محضة لان هذه المجموعات تحصل من ضم المجموع

[illegible]

[illegible] المجموعات الرباعية اعتبارية بلا ريب [illegible]

ومن هذا التفصيل قد اندفع الشك المشهور وهو انه يلزم من وجود الاثنين وجود الثالث وهو مجموع الوحدتين الذي يعرض له وحدت

[illegible]

في العدد دخول الا عداد فيه بل العدد وعلى تقدير عدم الاشتمال على الجزء الصوري هو الوحدات المعروضة للهيئة الوحدانية الاجتماعية

[illegible]

كثيرة لان الدخول بمعنى مصدري وتعدده وتوحده تابع لتعدد المضاف اليه وتوحده فكيف يكون الدخول واحدا مع تعدد

[illegible]

بان يكون دخول الوحدات مدخولات متعددة ودخول العدد دخولا واحدا لا نزاع في الدخولين بالمعنى المصدري حتى يقال

ان دخول الوحدات دخول كثير ودخول العدد دخول واحد بل انما الكلام فى الداخلين واشتبهته فى عينيتهما اذ لامانع من العينية

[illegible]

من عشرين مثلا الى عشرين مثلا من حيث الكثرة كما يقال هذا الرغيف يشبع لكل واحد واحد ولا يشبع الكثير من حيث

[illegible]

نقص منه بواحد وهذا المجموع الناقص على المجموع الذى نقص منه بواحد وهكذا فثبت الترتيب فى جميع الامور الغير المتناهية

[illegible]

ذ هو بهيا عنت الكم ومن المعلوم ان دخولها تحت الكم باعتبار عروض العدد لها فحصل ان كون المجموع الثانى جزء للمجموع

ليس الا باعتبار ان العدد العارض للمجموع الثاني جزء للعدد العارض للمجموع الاول ومن هذا التقرير اندفع ما قال بعض فضلا الكرام

والمشهور بينهم ان الكلية والجزئية للذات للعدد دون المعدود فقد بر قوله فيها الان الخ تقرير ان في العدد اختلافا فالكمال بعضهم قالوا ان

بهذا المحقق لاثبات الترتيب بين الامور الغير المتناهية مطلقا بحذف لفظ التوقف بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني

المجموع الجملة بلاريب فتم الملازمة واندفع المنع لبقي الاستدلال على ان الهيئة امر ثابت الحمل بالضرب زمن الا

فتقول لو لم يكن البينة الجد بينها امرا اعتباريا بل كانت البينة منضمة مع الاحاد الكثيرة من حيث انها كثيرة يعرض لها الكلية

[illegible]

الواحد الاخير في سلسلة الغير المتناهي في جانب اللاتناهي حتى ينقض منها وما قال ملك العلماء سلمه الله من ان امتناع المجموع في

[illegible]

عدم المعلول وهذا ان يكون علته التامة عدم علة ما من علل وجود المعلول بمعنى انه اذا تحقق اعدام علة ما من علل وجود المعلول لا على التعيين

[illegible]

ان يكون علة تامة لعدم المعلول اي العدد الاكثر الذي هو الكل لجواز ان يوجد عدم المعلول اي العدد الاكثر بسبب عدم

ربالامرية في ان عدم الشرط مصداق لعدم علة ماليس مصداقا لعدم العدد الاقل فلا يكون عدم العدد الاقل علة تامة لعدم العدد الاكثر

دون الاخرى بحث والثانية ان يتوارد العلتان المستقلتان على معلول واحد شخصي على سبيل التعاقب بان يوجد واحدة من العلتين

هو القدر المشترك بين تينك العلتين اذ لا يمكن حصول المعلول بدون هذا القدر المشترك فتحقق ح وحدة العلة لا كثرتها وتواردها

بين ... والاكثر والعدد ... بالعلية ... هو المطلوب الا لما كان المحشي ليس ... بان ... عدم المعلول

عدم العلة التامة فاشتغل ببيان فساد مقدمات السيد الباقر كما سيجيء فانتظره متعقبا الثاني ان قوله بالذات احتراز عن الترتيب

ان شيئا بعينه لا يترتب وجودا وعدما الا على شيء بعينه فاستمع حاله وهو ان ترتب الشيء المعين على الشيء المعين في الوجود مسلم

مرد السيد الباقر الدخل مقدرا وتقرير الدخل انا لا نم ان عدم المعلول انما يكون بعدم العلة التامة فانه اذا انعدم جزء معين

مع تحقق جميع اجزاء السرير فالقول بان انعدام المعلول لا يتصور الا بانعدام احد اجزائه باطل انتهى ولا يذهب عليك ان هذا الاشكال

لعدم العلة التامة بعدم المعلول فاستقام ما قرره السيد الباقر في البرهان على ان عدم الشرط ملزوم لعدم العلة التامة وبه ان العلة

[illegible] المعلول بسبب وجود المانع فكيف يقال ان انعدا[illegible] لعدم العلة التامة وتوضيح الجواب ان [illegible]

بوجود واحد على حدة وثانيهما ان يكون مجموع العلل الناقصة عبارة عن احاد العلل الناقصة [illegible] باطل [illegible] الى نحو تكون الحقيقة

الوحدانية الاجتماعية عارضة لاحاد العلل الناقصة لاخر من ذلك المجموع ويكون المجموع مغائرا لاحاد العلل الناقصة الملحوظة على الكثرة

لان جملة ما يتوقف عليه المعلول هو الاحاد المأخوذة في مرتبة الكثرة وهذا المجموع فلا جرم يكون هذا المجموع وحده جزء المجموع الاحاد

لزوم ان يكون العلة التامة جزء لنفسها وتقريره ان العلة التامة عبارة عن جملة ما يتوقف عليه المعلول بالتوقف الناقص مطلقا

من غير حيثية لاحاد الثمانية المغائر للاحاد موقوفا عليه فيكون ما يتوقف عليه المعلول تسعة فينقل الكلام الى هذه التسعة

بان هذه التسعة ان لم تفتقر الى ان يعرض لها هيئة اخرى فالثمانية السابقة ايضا لا تفتقر والا يلزم الترجيح بلا مرجح فثبت ان المفهوم ان

دون عدم علة ما من العلل الناقصة فيلزم ان لا يعدم المعلول الا عند عدمات جميع آحاد العلل الناقصة واللازم بط فكذا الملزوم اما الملا

فهو يستلزم ارتفاع النقيضين وهو محال وفيه انا نختار الشق الثالث وليس ارتفاع النقيضين المستحيل لان العلة التامة عبارة

واحد وهو بلفظ الكثرة وراجعة الى قضايا مفصلة باعتبار تعبير الامور المندرجة تحت ذلك الامر الوحداني بالفاظ متعددة باقي تعالى

بهذا موجود وهذا موجود وكذا او لهذا قال المحشي رح ان وجود العشرة التامة وجودات كثيرة وكذا قولنا الكثرة معدودة تقتضيه ككونه راجعة الى

[illegible]

على ما قيل ارادوا الخلاف رح بلغو المقدمة الممهدة التي مهدها المحشي رح اولا واما ثانيا فلانه لا نم انه في الشق الثاني يثبت مطلوبنا ويبطل

[illegible]

الغير المتناهية لا تكون الا متناهية فلا تكون تلك العدمات موجودة غير متناهية بالفعل حتى يجري في تلك العدمات براهين البطلان

[illegible]

بعد كون بين عدم الاقل وعدم الاكثر رح استلزام الا اذا كان بين انتزاع هذين العدمين استلزام وليس كذلك فانا نتنزع

عدم الاربعة وتنفك عن عدم الخمسة فانتزاع عدم الاربعة لا يستلزم انتزاع عدم الخمسة فلم قال المصنف فعدم الاقل يكون مستغرقا لعدم الاكثر

[illegible]

بجامع الصورة النوعية والحقيقة الشخصية هي مع الصورة الشخصية وبالجملة ليست الاجزاء المعدومة غير متناهية والاجزاء الغير المتناهية ليست

[illegible]

صاحب الملل والنحل وهذا خلاف مذهب الحكماء وان قيل ان المراد جريان البرهان في تلك الاجزاء بعد ان تخرج غير متناهية من القوة

[illegible]

انها متناهية بالفعل واولها الفرق في المبسوطات قوله قلت الخ رد للجواب توضيحه ان قياس تلك المعدومات مع الاجزاء الخارجية

الغير المتناهية للجسم الغير المتناهي قياس مع الفارق لان تلك الاجزاء المقدارية وان ليست موجودة في الخارج بانفسها الا انها موجودة

حتى يلزم التخلف لانها لم تكن متساوية فيجوز ان يكون التفاوت بينها في الاوساط فلا يجري فيها البرهان والقائل ان يقول ان الاعداد الغير

متأخر عنه لما حققت ان الكل هو الجزء في الخارج امر واحد مع ان تأخر وصف الجزئية متحقق في كل جزء فاحسن اعمال الروية وتدبر

آخر بالوجه العام منه الى تركب الجسم منها يطلق لفظ الاجزاء عليها فتدبر قوله فيها اما معدومة صرفة اي لا تكون موجودة في الخارج

لا باعتبارها ولا باعتبار اشتراكها فيما او موجودة متعددة اى تكون موجودة بوجودات متغايرة فى الواقع فى ضمن الكل ويكون من صنف المتعدد

ثبوت شئ لشئ ملزوما وثبوت المثبت له لازما والملزوم مقدم على اللازم فيلزم ان يكون ثبوت المثبت له متاخرا وثبوت المحمول له

بين الكل والاجزاء فى الوجود حتى يصح الحمل واعترض على هذا الجواب القاضى استنادا على بان المشتق عند المحشى معنى بسيط منتزع

ليس له فرد الا الافراد الحصصية والافراد الحصصية تحصل بالاضافة او التوصيف فتعدد الوجود المصدرى ووحدته تابع لتعدد

ووحدته فكيف يعقل ان تكون تلك الاجزاء حقايق متعددة موصوفة بصفة التعدد بالفعل ويعرضها الوجود الواحد قوله فيها

الا للكل والاجزاء موجودة بوجوده فكيف يحكم بتقدم ذات الجزء التحليلي في الخارج على الكل قوله فيها مع ان الخ مراده على ما هو المتبادر

او بالعرض قوله مستلزم لعدم الاكثر بالعرض لا يقال ان عدم الاثنين يستلزم عدم الثلثة بحكم استلزام انعدام الاقل انعدام الاكثر

من ناحية لزم تساوي الكل والجزء وهو باطل ضرورة او لا ينقطع سلسلة الجزء فثبت تناهيها فيلزم تناهي الكل لانه ما زاد عليه الا بواحد

فيلزم ثبوتهما وهو المطلوب وان ابطل عدم تناهي المعدومات ابطل ملزومه وهو الازلية لان بطلان اللازم دليل على بطلان الملزوم محال

فتدبر والثاني ما اشار اليه المحشي بقوله فتامل وجه في الحاشية المنهية بقوله وتوجيهه ان العلم على تقدير كونه زوال الامر عن النفس الازالة

بل يكون العلم عبارة على تقدير الزوال عن زوال الامر الثابت القائم بالنفس المدركة ولا ريب في ان هذا الزوال لا يتصف بالمطابقة

ومدبهما وقد استدل عليه وحصل الشرط والا مطابقة فيدا فاد المطلوب المذكور مع كونه حاصلا بالنظر لا يتوقف على النظر ههنا تدبر

بدون النظر لحصول ذلك المطلوب بالوجدان بدون النظر ايضا ولا يترتب ذلك المطلوب ايضا على النظر لترتبه في الحقيقة على دال

بدون شهادة المادة واما ان يكون حاصلا بسبب ذلك الشيء بان يكون الشيء في باب السببية ويحتمل وجهين الاول السبب التام

بجواز ان المراد بالحصول في تعريف النظري مطلق الحصول الذي هي مرتبة الطبيعة من حيث هي التي تتحقق بتحقق فرد ما وتنتفي

عند العلم بعد وان تجدد العلمان المذكوران لانه يجوز ان يكون للحاصل الواحد حصولان يكون احدهما علما الزيد مثلا والاخر

علمنا العمرو مثلا بحسب الحصولين يتعدد العلمان وان اتحد الحاصل فلا يلزم على تقدير اتحاد الحاصل اتحاد العلمين وتوضيح الدفع ان ذلك

لا يلزم ايضا من اتحاد الحاصل عند العلمين اتحاد العلمين اذ يجوز ان يكون الحاصل واحدا وحصولان يكون العلم بهذا اي زيد مثلا عبارة

والوجود والثبوت والكون كلها الفاظ مترادفة ولا شك في سخافته اذ لم يعرض لذلك الحاصل حصول آخر عند العلم بعمرو مثلا بل الحصول

كالاضافة الخ مثال لما هو علم وليس مما يجري فيه المطابقة واللامطابقة فان الاضافة بين العالم والمعلوم علم على ما هو مذهب

جمهور المتكلمين ليست الاضافة ازالة من الامور التي يجري فيها المطابقة بعد تسليم وجودها بتعقل غير المعلوم قال البعض ... ان اذا ثبت

ان يكون لكل معلوم غائب امر مطابق للمعلوم وبه تشاكل المعلوم وفي العوارض والمشخصات مشاكلة تكون موجبة لانتقال الذهن

ما ذكره المص من المقدمات في نفي الازالة يكفي لاثبات المقصد لان يقال من ا ... ان الامر لا يشكل ثباتي كل ... المطابقة

ليس عين الازالة كما فهمه المحشي بل يكون عين الزوال وهو مما لا يتصف بالمطابقة ... المطابقة بناء الاجمال ... ان ثبت

التفصيل الخارجي الى ما صدق قوله وقد يقال ان الخ المقصود من هذا الكلام ابطال ما في التحقيق بان العلم بالكون انما هو اضافة ونسبة بين العالم

الخالص لان المعلومات متباينة الحقائق وحصول الاشياء بانفسها ضرورة المعلومات ايضا متباينة الحقائق فصورة المجرد وجود

من تلك الاذهان لبداهة ان تحقق النسبة بدون تحقق احد المنتسبين ممتنع الا ان تلك الاشياء او محدثة او ساخته

بالعوارض الذهنية والا لا يحتاج الى اثبات الوجود الذهني بل لا يتصور انكاره وبهذا يظهر ان ما سبق الى المعقول في الاذهان لا مثال له

الحضوري علم بالذات لكون معلومه اي الصورة الذهنية معلوما بالذات والعلم الحصولي علم بالعرض لكون معلومه اي الشيء الخارجي معلوما بالعرض

بالاعتبار الاول لا بالاعتبار الثاني فان تلك الصورة بالاعتبار الثاني علم حصولي والا فهي وان لم يكن المعلوم بالذات هي الصورة

معلومان احدهما المعلوم بالذات وثانيهما المعلوم بالعرض فالعلم الحصولي علم بالذات لما هو معلوم بالذات وعلم بالعرض لما هو معلوم

في الخارج معلوما بالذات انتهى اقول بعدم جريان الدليل في العلم الاحساسي لا يضر فان الكلام في العلم المتعلق على انا نقول ان

ان العلم المتعلق بالاشخاص الخارجية ايضا لا يزول بزوال الاشخاص عن الخارج فضلا ان يزول بزوالها عن مقابلة الآلة فان العلم

كما بين ثم اعلم ان كون المدارك العالية يصح فيها من الصور علما لتحقق جميع الاشياء يعني على رأسهم قال الفاضل الخيرابادي ان المدارك العالية

ليس على معناه الظاهر المصدري بل المراد منه الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل بلا واسطة كما في علم الكليات والجزئيات المجردة او

فتذكر ما قد سلف قال المص ويجب ان يكون هذا العلم اي الذي هو مورد القسمة اعم من ان يكون تصورا او تصديقا مقابلا له

بعض الامرا دعنيه مطابق وكل واحد من المطابق وغير المطابق اعم من ان يكون جازما او غير جازم فقد ظهر ان ههنا ثلث تقسيمات الاول

[illegible]

والرابع الشعر وهو القياس المركب من القضايا المخيلة والخامس السفسطة وهو القياس المولف من الوهميات والتفصيل فى اواخر كتب الميزان

[illegible]

لما غير ظاهر وكان لابد من ادخالهما فى المقسم وبالجملة ان ذكر التصديقات المطابقة والمجازمة لعين بالذات حتى يلزم الترجيح بلا مرجح

[illegible]

قوله يصدق على نفسه ونقيضه الخ والحاصل انه يصدق التصور بمعنى الصورة الحاصلة على نفسه ونقيضه اى اللاتصور بالحمل العرضى

على جميع التقادير فان مفهوم الحيوان الناطق اذا حصل في الذهن يقال لها صورة حاصلة ... لا فرق ... الا ... بل

اي باعتبار عدم الحكم قوله فيها وبنقيضها معطوف على قوله التصور المقيد ... مضاف اليه اي بنقيض المفهوم قوله فيها مع الحكم اي باعتباره

بالقيدين انتهت قوله فيها وهو اي الصدق قوله فيها التصور اي بالتفسيرين الاخيرين قوله فيها بالقيدين اي باعتبار عدم الحكم

ههنا عدم الحكم ولا يكون معتبرا او لا يكون عدم الحكم بل يكون حكم وهو اعم ايضا من ان يكون الحكم فيه معتبرا ام لا وهذا الوجه اتم من الوجه

الاول كما لا يخفى قوله العدم ملا نستهم الخ العائد يرجع الى الوجهين الاخرين وهذا القول دليل لقوله غير محتمل قال فى حاشية الحاشية فيه

اخص منه اى من التصور المفسر بالتفسير الاول وهو الذى فى محوضته الاطلاق وصرافة العموم الذى هو مرادف للعلم لان التفسير الاول

غير العموم قوله فيها فكيف يصح قوله ايضا لان هذا القول يقتضى التشارك قوله فيها علم بالالتفات الى الخارج اى لضم المقدمات الخارجية

الا مجامعة او ملامسة التى هى ربط احد المعنيين اى المحمول بالاخر اى الموضوع او سلب الربط والرابع ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها

اى بالادراك الاذعانى بان النسبة الثابتة الخبرية واقعة اوليست بواقعة وهذا الادراك الاذعانى هو التصديق على مذهب البعض

عن انتساب امر الى امر آخر اى مغاير للامر الاول مغايرة بالذات كما فى الانسان ضاحك او بالاعتبار كما فى الانسان انسان

المستفاد بحسب ظاهر من كلام المصنف فسر الحكم بتلك التفسيرات ما محله ان الاذعان وحصول النفس للنسبة ايضا من تفسيرات الحكم فيكون الحكم

ان يكون ما هو الانفعال فعلا فكيف يجوز التفسير بالانتساب قوله لا يخفى ما فيه فافهم فيه ايماء الى ما فى قول المحشى فتامل

في حاشية الحاشية لا يخفى ان النسبة ايضا ليست من الانفعال اللهم الا ان يقال المراد بالنسبة هي من حيث انها موجودة في الذهن والشك

[illegible]

العلم من مقولة الكيف على ما هو المحقق عند المحشي رح فكيف يجوز هنا كون العلم من مقولة الانفعال قلت هذا ليس بيانا لما هو المحقق عنده

[illegible]

المقارنة للصورة بالتبع فالعبرة لما يترتب عليه بالذات واما تحقق الصورة الحاصلة كما هو المشهور بين الجمهور والصورة لما وجدت

[illegible]

محل ما بالنسبة الى السواد والبياض وثانيا ان توضيح الاعتراض ان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة المكتسبة في الذهن بعد تجريد

وعن الموجود المشخصات التي امتنع حصولها في الذهن ولما كان لنا قدرة علم الجواهر والاعراض فتلك الصورة تكون صور جواهر واعراض

[illegible]

بالفعل سواء كان وجوده في الاذهان او في الاعيان ولا تنافي بين هذين المعنيين في الذهن فالماهية المعقولة من الجوهر جوهر بمعنى انها

[illegible]

ان يجذب الحديد اذا حاذاه الحديد فاذا كان المقناطيس في كيف الشان ولم يصادفه الحديد لا يزول عن المقناطيس تلك الخاصية

[illegible]

لجميع الانواع والاشخاص المندرجة تحته فاندرج تحت مفهوم العرض التسع مقولات وهو الجنس ... الاولى

مقولة الكم وهو الذي يقبل التجزي لذاته كالعدد والخط والزمان والثانية منها الكيف وهو عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي

[illegible]

منها امران الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي هي وكل منهما مندرج في مقولة الاولى في مقولة الكيف الثانية

[illegible]

مرهما بل تكون جوهرا فالجواب المصدر بقوله اللهم الخ تام و ... تحقيق معنى حصر العرض الموجود في الخارج في المقولات التسع

[illegible]

والمدة ... الامر مع قطع النظر عن اعتبار العقل ... الذهن اذا وجد شي في الذهن امران قوله

قوله فيها التحقيق العلمية اي الحالة الادراكية التي منشاء الانكشاف حقيقة في العلم الحصولي تحصل في الذهن عقيب حصول الصورة

[illegible]

احد الطريقين السابقين من الاعتبارات الذهنية ليس لها وجود في نفس الامر لان التقييد امر اعتباري غير مستقل كما هو الظاهر

[illegible]

العرض الخارجي محتاج اليه فان الوحدة والنقطة عرضان موجودان خارجيان مع انهما ليسا مندرجين تحت شيء من المقولات

[illegible]

فرقا بين الوحدة وسائر الاعراض نعم لو كان الوحدة عين الذات [illegible]

باد رخال النقطة فی الکیف لعد تسلیم وجودها فی الخارج والاولی ان یقال ان النقطة ایضا غیر موجودة فی الخارج انما هی نهایة وطرف للخط

واما صدق احدهما بالذات وصدق الاخری بالعرض وصدقهما بالعرض علی شئی واحد فلیس بمحال ولم لا یجوز ان یکون الصورة

ینکشف به المعلوم وهو مغایر للعین الخارجی فی الماهیة وموجود فی الخارج لا فی الذهن اذ الصفات الانضمامیة لا بد ان تکون

والمعلوم متحدان بالذات وهذه مسامحة قوله وحاصله الخ الغرض منه رد جواب العلامة القوشجی بانه مستلزم للجمع بین المذهبین وهما

حصول الاشياء بانفسها او حصول الاشياء باشباحها تقريره ان جواب العلامة القوشجي مسلم بحسب الظاهر واما التاويل الصادق

مع المعلوم في الماهية فيعود الاشكال قهقري لان ذلك القائم بالذهن عرض كيف باقرار العلامة القوشجي وباتحاده

ان حصول الشيء في الزمان وكذا في المكان لا يوجب اتصاف الزمان وكذا اتصاف المكان به فالسواد والحرارة وغير ذلك

القائم بالذهن والتالي باطل فالمقدم مثله ولا الطبيعة الكلية لان نسبتها الى افرادها على السوية فكيف يصح سريان الحكم الى واحد

من افراد الطبيعة الكلية فجاء الحقيقة العلمية حقيقة ملحدة مغايرة للامر الخارجي ومبدء الانكشاف ذلك الامر الخارجي فالطبيعة العلمية قد منه

وايضا لان الصورة لا تقتضي القسمة والنسبة بالذات والجوهر قد يكون ... فصارت تلك الصورة جوهرا ايضا فعاد الاشكال

في حاشيته الحاشية وهو المعاصر للعلامة المحقق جلال الملة والدين الدواني ودون من هو من تلامذة السيد الباقر مصنف شرح

الواحدة وهو الوجود فتلك الذات تلحوية للذوات اعتبارية انتزاعية فالمعري عن التعددات هو الواجب المتعين بالكل تعين

هو الممكن فيجب كل مرتبة من مراتب الوجود فيتنزع ماهية فيتنزع الجوهرية اذا ... شيء في الخارج لا في موضوع فيتنزع الكيفية العرضية

في الخارج مع بقائه فيه حمارا فيه وههنا ليس كذلك فان الصورة الخارجية التي كانت في الخارج جوهر الم التفرقية عرضا والصورة التي

حصول الاشياء بانفسها فان قلت ان المراد بحصول الاشياء بانفسها اعم من ان تبقى كما كانت او تنقلب قلت هذا شيء ان يقال

تنبيه المعروض ... يقول ... ان مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العارض فالممكن وجوب العارض في مرتبة ... مرتبة ...

فيكون عدمه في تلك المرتبة والا لزم ارتفاع النقيضين ثابت له البعض من العوارض حال كونه مضافا الى المعروض فنقول العدم الذي

وجود المعلول وعدمه في مرتبة العلة مثلا يرجع الى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبها عنه انتهى قوله فيها العالك تقول الخ اعتراض حاصله

هي هي فيصح سلب جميع عوارضها عنها وسلب الضرورة الذاتية من عوارض الماهية لا من وداخلها ولا عينها فلا تنتقض

المعدوم بالوجود فيكون الماهية موجودة ومعدومة وهذا وقد اجيب عنه بان الماهية من حيث هي

ولا معدومة فلا نم قولكم كانت معدومة غاية الامر انه يلزم ارتفاع النقيضين في المرتبة وهو جائز ولذا رد عليه المحشي في حاشيته

[illegible]

الغرض منه رد الجواب الثاني بمنع تحقق ارتفاع النقيضين حاصله ان النقيضين اي وجود العارض وعدمه ليسا نقيضين في

[illegible]

لا يذهب عليك ان استحالة ارتفاع النقيضين حقيقة ليست بخصوصية ظرف دون ظرف قطعا الا ان معنى ارتفاع النقيضين في المرتبة

[illegible]

[illegible] المفيد الا النفي المقيد فالكلام في نفي المقيد ثم سلب النقيضين اي وجود العارض وعدمه في

مرتبة المعروض يرجع الى سلب المرتبة عن وجود العارض فى المرتبة ولما سلب المرتبة عن عدم وجود العارض فى المرتبة

فليس معناه الا ان وجود المع وعدمه ليسا عينا للعلة ولا جزءا وهذا حق بلا ريب ولا شناعة فيه فتدبر قوله فان قلت الخ نقض على

التقدم الخ على الاثنين فلو كان بين العارض والمعروض تقدم بالطبع لكان تقدم المعروض بحسب الوجود على العارض مع ان لوجود المعروض

كما قرره من الجمهور توضيح الدفع ان التقدم على قسمين تقدم [illegible] تقدم بحسب [illegible]

الجنس المشهورة بحسب الاستقرار وتقدم المعروض على العارض ليس تقدما بحسب الوجود — قيل الحصر بخروج هذا التقدم من التقدمات الخمس المشهورة

[illegible]

على انهم صرحوا بان هذا الاطلاق على سبيل المسامحة فان مقولة الكيف من الموجودات الخارجية والعلم وان لم يكن موجودا في الخارج بل في الذهن لكنه

[illegible]

لا بالمعنى الذي هو المقولة فلا يلزم دخول شيء واحد تحت مقولتين لعدم تباين معنى الكيف فمقولة الكيف الذي هو المقولة معناه ماهية اذا وجدت

[illegible]

ليصدق على تلك الصورة انه كيف لان العلم كيف فيلزم كون الشيء الواحد مضافة وكيفا او كما وكيفا ولا يجاب بجواب بعض الافاضل فان الصورة الحاصلة

من ما لا منافاة المخصوصة بناء على اتحاد العلم والمعلوم تقتضي ... الحاصلة من المقدار المتشخص بناء على انه يقتضي الانقسام ... عدم اقتضاء الانقسام

من حصول الاشياء بانفسها قوله فهو اى الموجود الخارجي قوله اطلاق العلم دفع لتوهم تقريره ان العلم لما كان في كل الصور والصورة الحاصلة في الذهن

النواب ذو الفقار بهادر لا زال سحاب فيضه ماطرا ما دام الملوان اللهم صل وسلم على حبيبه وتابعيه ما دام القران ✤ ✤

غلط نامہ حاشیہ میر ابدریہ حماۃ تشنیقا مرضیہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲	۴۷	انہ	ان	۱۴	۱۵	الجمہو	جمہور	۳۱	۶۲	ویجبل	وتخجل	۵۱	۳۳	اذاتبت	اذثبت
ایضا	۳۶	بصدوق	مصداق	۱۴	۲۱	علی المعنی	علی ان المعنی	۳۲	۲۶	والانفصاع	او للانفصال	״	۴۳	الکلام	لکلام البحث
۴	۳۲	وللبعد	وللبعدیۃ	״	۳۹	النتیجۃ	النتیجۃ	۳۳	۷	الاشیاء	لاشیاء	۵۲	۱۸	الصیرۃ	صورۃ
״	۴۳	اجزائہ	[illegible]	״	[illegible]	شرائطہ	شرائط	״	۳۷	ہوالوجود	ہوالموجود	״	۲۱	اللیس	اللبس
۴	[illegible]	دہوقول	وہوقولہ	״	۵۶	منہا	منا	۳۴	۱۲	اذالمہم	اذالم یتم	״	۱۴	بینہ	بعینہ
۴	۸	[illegible]	[illegible]	۱۶	۱۷	بحسب	بحسب	۳۵	۶	الی ائے	الی باقی	۵۳	۱۱	وحنے	سحنے
״	۱۴	سعینا	مغنیا	۱۷	۱۲	وثانیہا	وثانیہا	״	۱۲	فیہا	مع فیہا	״	۲۷	المخلوط	الملحوظ
״	۵۵	یغر	یضر	״	۲۷	الشخص	الشخصی	״	۳۷	اوالعلوم	والعلوم	״	۳۳	ہی	اسے
۵	۶	القدیم	القدیم	״	۳۵	الحضوری	حضوری	״	۵۱	او	از	״	۵۹	تحقیق	تحقق
״	۷	دلباو	+	״	۱۴	لکلیس	لکنہ لیس	۳۶	۲۰	الزمان	للزمان	۵۴	۱۲	بتجرید	لتجرید
״	[illegible]	ولیت	ولیست	۱۸	۳۴	وہذا	وہذہ	״	۲۲	من	ومن	״	۳۴	کالجید	کالحد
״	۱۲	علیا	علیہا	۱۹	۱۲	کالبصر	کالبصر	۳۷	۲۱	مارآبہ	مارایہ	۵۵	۳۵	جزئیہا	جزئیہا
״	۳۳	تقیدہ	تقیید	״	۱۴	عن	ان	״	۴۱	کنفہ	وکنفہ	״	۴۱	الشخص	والتشخص
״	۳۷	تقیدہ	تقیید	״	۴۵	فرودما	فرودماو	۳۸	۱۴	بالاضافۃ	وبالاضافۃ	۵۷	۱۸	ضرورتہ ہی	ضروری
۶	۵۱	اذالحضور	اوالحضور	۲۰	۱۸	فالحضور	والحضور	״	۴۱	التفصیلہ	التفصیلیۃ	۵۸	۳۲	اشہا	اسمی
۷	۶	فلا	ولا	״	۴۲	فی الروم	[illegible]	۳۹	۳۱	سوجودا	موجود	״	۵۵	لم یرد	لم یردا
״	۷	ازمۃ	ازمۃ	۲۱	۴۴	مجازات	مختارات	۴۰	۱۱	[illegible]	[illegible]	۵۹	۰	اتعالی	لذاتہ
״	۲۶	العدول	لعدول	״	۵۲	ول	ولا	״	۳۲	بارتسام	بالارتسام	״	۱۲	العالم	العلم
״	۳۲	تنزیف	تنزیف	۲۲	۳۶	سفرفا	سطروفا	۴۱	۳۰	القبایط	الضابط	۶۰	۱۰	سورتہ	صورتہ
۸	۵	تقسیمہا	تقسیمہا	״	۵۹	بدل علی	من	״	۵۸	تنطورنظورات	تنطورتنطورات	״	۴۶	سغمہ	سنغمتہ
״	۸	حاضرا	حاصرا	۲۳	۱۲	تنخص	المتشخص	۴۲	۷	الموجود	الوجود	״	۴۶	تعلقہا	تعلقہا
״	۱۲	المتجددو	المتجدد	۵	۱۳	ہوبتہ	ہویتہ	״	۳۱	الہبۃ	المہمۃ	۶۲	۱۱	مقصورۃ	مصادقۃ
״	۳۵	لم	لمالم	״	۳۳	الارتسام	الالارتسام	۴۳	۲۴	علے	سعلے	״	۲۶	والجزم	واما الجزم
״	۴۶	اوالتصدیق	والتصدیق	۲۴	۵۸	الحصولی	الحصولی [illegible]	۴۴	۴۶	کالثبوت	کالثوب	״	۲۷	ہذا	ہذہ
۱۰	۲۸	اوالحادث	والحادث	۲۶	۴۹	الموجود	للموجود	۴۵	۳۰	علی جمیع	جمیع	״	۵۰	کائنۃ	کانت
۱۱	۹	اعلوم	علوم	۲۷	۱۲	ہذا	ہذہ	۴۶	۱۸	الباری	البہاری	۶۳	۱	وثالثہا	وثالثہا
״	۳۴	الصوری	الصوریۃ	۲۸	۲۱	ولامریۃ	ولامریۃ	״	۵۴	الجلبیۃ	المجلبۃ	״	۷	الذہنی	الذہن
״	۵۱	تقتصر	تقتصر	״	۲۴	اولانی	اولاوفی	״	۶۱	فلک	فکک	״	۱۳	وثانیہا	وثانیہا
۱۲	۶۱	تقیید	تقیید	۲۹	۸	الجزئیۃ	الجنق	۴۷	۱	والحانت	والکان	״	۴۱	تالف	ثالث
۱۳	۱۱	الفصول	الفصل	۳۰	۱	اشرا د	اشرادا	״	۸	علی الکثرۃ	علی الکرۃ	״	۵۹	ہذاہ	ہذہ
״	۱۰	من صیغۃ	من صیغۃ	״	۶	والتقیید	والتقیید	۴۸	۴۴	الی الال	الی المحال	״	۶۱	[illegible]	غیبہ
״	۴۳	الوعیعان	الوعیعین	״	۱۲	لاتخصص	لاتخصص	۵۰	۱۲	القول	المعقول			[illegible]	
״	۴۸	یاالمعرفۃ	بالمعرفۃ	״	۴۹	لاالوجودہ	لاالوجود	۵۱	۲۸	قسمنہ	قسمیہ	۶۴	۳	الجسم الطبعی	الصورۃ الجسمیۃ

صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح	صفحه	سطر	غلط	صحيح
٦	١	وجدنا	وجدنا	٧٤	٣٢	الادراك	الادراك	٨٧	٢١	المقيد	المفيد	١٠٠	٥٧	بازائه	بازائه
٦٦	٥٠	الاكثر	الاكثر	〃	٤٢	استحالة	استحالته	٨٨	٢٩	انتقاله	انتقاله	١٠١	٣٤	ضروريا	ضروري
٦٧	١	وثالثًا	وثالثها	〃	٤٥	استحالة	استحالتها	〃	٤٨	وتجتنب	وتجنب	١٠٢	٣٩	الا	[illegible]
〃	٤٢	التجربة	التجربة	٧٩	١٣	نقيضا للاول	نقيضا للاول	٨٩	١٠	تحقق الكلي	تحقق الكلي	١٠٣	٥٥	بازاء	بالزام
〃	٦٢	فالزمن	في الزمن	〃	١٨	للارتفاع	الارتفاع	〃	١٥	الدليل	دليل نقض	〃	٢	تردد	[illegible]
٦٨	٤٨	ثان	ثان	〃	٢٦	الثبوت	لثبوت	〃	٥١	نفيا	نفيا	١٠٤	١	كالتنقي	كالتنفي
٦٩	١١	قضية قضية	قضية حقيقية	٨٠	١١	[illegible]	[illegible]	٩٠	١٣	صفة	صفته	〃		نعم	نعم
〃	٣٣	حاصلة	حاصلتان	〃	٤٢	عالم	لم	〃	١٥	عقيب	عقب	〃	٣١	فيجب	فيجب
〃	٣٤	قوله	قول	٨١	٦	الادراك	لادراك	٩١	٢١	وهو سابقة	وهو سابقه	١٠٥	٣٣	بحسب	بحث
〃	٣٥	التعددة	المتعددة	〃	٦	السابقة	لسابقة	〃	〃	السابقة	لسابقة	〃	٣٤	الثاني	التالي
〃	٥٤	الضمير	الضمير	〃	٣٢	عرض	غرض	〃	〃	سبقة	سبقته	〃	٥٤	عامدالا	عائدالا
〃	٥٥	صنعه	صنعة	〃	٣٤	سبقة	سبقه	〃	٢٥	لسبقه	بالسبقة	〃	٥٨	في الترتيب	في الترتيب
〃	٦٢	صفة	صنعة	٨٢	١٠	يجوز	اذ يجوز	〃	٣٧	مفعول	المفعول	١٠٦	٤٤	بهما	بها
٧٠	١	صفة	فصنعة	〃	٢٩	الفرقة	الصرفة	〃	٥٤	افتقار	افتقار	١٠٧	٢٥	حالا	حال
〃	٣	صفة	صنعة	〃	٣٢	فيتحقق	فلتحقق	٩٢	٢١	المحق	المحقق	〃	٢٧	باقي	باق
〃	٥	تلك من	من تلك	〃	٣٤	الثانية	الثابتة	٩٣	١١	اللازم	واللازم	〃	٥١	بملكاتها	بملكاتها
٧١	٣	لهذا	لهذه	〃	٤٠	الاستغناء	استغناء	〃	٢١	بعدم	بعد	١٠٨	١	واعدامه	او اعدامه
〃	٥	يظهر	ظهر	〃	٤٧	وتقديم	+	〃	٤٩	فيتبدل	فليتبدل	〃	٢٥	زائل	زائلا
〃	١٣	يعلم	بعلم	〃	٥٠	فان	فانه	〃	٥٠	الموجودات	الموجود	١٠٩	١	والحال	والمحل
〃	١٣	بقول	بفعل	٨٤	٣٧	ان يكون	ان لا يكون	٩٤	٢٥	يقتضي ان	يقتضي	〃	٢١	لو انكشف	لو انكشف
〃	٣	بين	من	〃	٦٢	الادراك	الادراكات	〃	٤٧	العلازمة	الازمنة	〃	٢٦	تنصف	تنصيف
〃	٥٤	الاحذانة	الاضافة	٨٥	١١	المعلوم	العلوم	〃	〃	الاعادة	الاعادة	〃	٣٤	تحققها	تحققها
〃	٥٥	تعلقها	تعقلها	〃	٤٣	معلوم	معلوما	٩٦	٣٣	لزوم	لزوم	〃	٥٢	لولم وجد	لو وجد
٧٢	١٣	لايوخذ	يوخذ	〃	٣٥	لايحصل	يحصل	〃	٥٣	الطاري	الطاري	〃	٥٥	على هذا	وعلى هذا
〃	٥٤	اوالحضور	اوالحضوري	〃	٤٠	الادراكات	الادراكات	٩٩	١٢	العدم الذي	العدم الذي	١١٠	١٤	من مدرك	من الادراكات
٧٣	٥١	ثبت	يثبت	〃	٥٠	لامطلقا	مطلقا	〃	٣٧	وفكل	فكل	١١٠	٤١	ووجود	ووجودا
〃	٢٦	ادراك	الادراك	٨٦	١٥	اللازمة	الازمنة	〃	٤٦	زيد	زيدا	〃	٥٢	قلت	[illegible]
٧٤	٤٨	هذه الحصر	هذا الحصر	〃	٢١	حال	الحال	〃	٤٧	الا	لا	١١١	١	امور	امورا
٧٥	٢١	مخصوصة	مخصوصية	〃	٣٠	والصفة	والصفة	٩٩	٤١	بهما	بها	١١٢	٥٤	يكون	بكون
٧٦	٣٧	اللان	الآن	〃	٤٧	لما يكن	لما كان	〃	٥١	اجزء	اجتزء	〃	٥٨	الاعداد	الاعداد
〃	٤٥	عمروا	عمرو	〃	٥٣	بكرا	بكر	〃	〃	اخترد	اجترء	١١٣	٢٦	قياس	فقياس
〃	٥٩	سعينة	معينة	٨٧	١٣	الاستغراق	[illegible]	〃	٥٥	ان يكون	ان يكون	〃	٤١	المعدودات	المعدودات
٧٧	١١	جميع	بجميع	〃	〃	استحالة	استحالته	١٠٠	٣٩	مساواتها	مساواتها	〃	٥٠	اذا	اذ
٧٩	٢٧	سلب الثابت	بسلب الثابت	〃	١٦	فشرع	فشرع	〃	٤٣	تنبهك	تنبهك	١١٤	٤٣	وبينهما	وتبينهما

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۱۵	۴۵	عشراۃ	عشرۃ
〃	〃	عشرلہ	عشرۃ
〃	۴۷	دان	ان
۱۱۵	۵	ضابطۃ	ضابطۃ
		نی النفس	فی النفس
۱۱۶		فتانیہا	وثانیہا
۱۱۷	۱۱	بصدق	بصدق
〃	۱۳	لابصدق	لابصدق
〃	۱۴	لاالصدق	لابصدق
〃	۲۰	لثانیۃ	لثانیہ
〃	۲۷	فیہا	فیما
〃	۵۰	لمایقال	کمایقال
۱۱۸	۵	ولاحظہ	ولاحظ
〃	۳۴	احدہا	احدیہا
〃	۳۶	الدراہم	للدراہم
〃	۴۴	المقولۃ	المعقولۃ
〃	۵۳	الوصفی	الوضعی
۱۱۹	۱۱	عدو	عدوا
〃	۱۹	لامرا	لامرا
۱۲۰	۱۱	النفس	بالنفس
۱۲	۵۴	اجزار	اجزاء
۱۲۱	۵۳	یکوان	یکون
۱۲۲	۳۱	وہو وصف	وہو صف
〃	۵۴	من الذہن	من الآین
۱۲۳	۳۵	نفقل	نفعل
〃	۴۴	تذیل	تذییل
۱۲۴	۱۲	فی سالۃ	فی رسالۃ
۱۲۵	۹	لالحقیقۃ	لاالحقیقۃ
〃	۲۳	تحصلہا	تحصیلہا
〃	۲۹	رسالۃ	برسالۃ
۱۲۶	۱	نجربے	تجربے
〃	۱۳	ضیبر	خیبر
〃	۱۴	لاثنین	الاثنین
〃	۱۸	الاثنین	للاثنین
〃	۴۷	مایعنیہ	مایعینہ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۲۷	۲۲	الحقیقۃ	الحقیقیۃ
〃	۴۴	حواشیۃ	حواشیہ
〃	۵۳	الفرقۃ	الصرفۃ
〃	۵۴	او	اذ
۱۲۸	۱۵	لاریب	بلاریب
〃	۱۵	اذ	او
〃	۳۵	حقیقۃ	وحقیقتہ
〃	۳۹	الفرقۃ	الصرفۃ
〃	۴۰	یتمسے	یتمسک
۱۲۹	۴	بطل	بکل
〃	۴۹	اناالقول	انالانقول
۱۳۰	۴۱	الوحدۃ	الوحدات
۱۳۱	۳۴	بمن	من
۱۳۲	۹	فان	فکل
〃	۲۸	فم	ثم
〃	۴۲	حقیقۃ	حقیقیۃ
〃	۵۷	الاصل	الکل
۱۳۳	۴۵	یتعلق	بتعلق
۱۳۴	۲۵	الجزار	الجزء
〃	۴۹	وجزار	وجزء
۱۳۶	۹	واحد	واحاد
〃	۱۷	الوصدین	الواحدین
〃	۳۴	العدۃ	العدد
〃	۲۷	علیہ	علیہ
〃	۴۰	ان علۃ	ان یکون علۃ
〃	۵۰	ان وجہ	عن وجہ
۱۳۷	۱	لیس	ولیس
〃	۴۵	القبات	القبسات
〃	۵۲	علۃ	علتہ
۱۳۸	۱۲	سیلغی	یلغی
〃	۲۷	علیہ	علتہ
۱۳۹	۳۴	فی مرتبۃ	فی مرتبۃ
۱۴۰	۲۴	فصارۃ	فصارت
〃	۳۴	فیہذہ	فیہا

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۴۰	۴۷	عا	علی
۱۴۱	۹	لاتوقف	لایتوقف
۱۴۲	۱۴	سطلوبا	مطلوبا
۱۴۳	۲۵	اجزار	اجزاء
۱۴۴	۱۳	الطبیق	التطبیق
۱۴۵	۱۸	لشئی	لشئی تسلیم
〃	۴۱	الفاضے	القاضی
〃	۵۱	الحال	المال
۱۴۶	۴۹	باجزار	باجزاء
〃	۴۹	اجزائہ	اجزائہ
〃	۵۲	الاخرس	اخرس
۱۴۷	۹	بنیر	لغیر
〃	۱۲	بالوجوہ	بوجوہ
〃	۲۲	الزائل	الزائل بنوع
〃	۳۰	عاملہ	عاملۃ
۱۴۸	۴۷	الانحاء	انحائہ
〃	۴۰	لے	علی
〃	۵۷	والثانی	والتالی
۱۴۹	۹	اذا	اذ
〃	۳۲	البسیط	البسط
〃	۵۰	التقدیر	التقریر
〃	۵۰	بسیط	بسط
۱۵۰	۱۳	فیہ	علیہ
〃	۱۷	الطابقۃ	بالمطابقۃ
〃	۳۲	انتزار	انتزاع
〃	۴۱	لان	ان
〃	۵۴	ہو	وہو
۱۵۱	۱۳	المنکرین للوجود	المنکرین للوجود
۱۵۲	۱۵	ومن	من
〃	۳۰	النخاج	الخارج
〃	۳۰	واکتنفت	واکتنفت
〃	۵۳	الحقیقۃ	الحقیقیۃ
۱۵۳	۱	ان	عن ان
〃	۶	الانضامیۃ	انضامیۃ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۱۵۳	۲۵	وبواسطۃ	وبواسطتہ
〃	۲۶	اللعقول	المعقول
〃	۲۸	قدوۃ	قوۃ
۱۵۴	۳۲	الواقع	للواقع
〃	۴۶	ومختصا	مختصا
۱۵۵	۳۹	وعدم	عدم
۱۵۶	۲۵	لعدم	بعدم
〃	۵۴	لشیوع	بالشیوع
〃	۵۷	التقییدہ	التقییدیۃ
۱۵۷	۱	الجزئیۃ	الجزئیۃ
〃	۵۱	بالاوعات	بل الاوعات
۱۵۸	۱۳	علما	علیہ
۱۵۹	۴۹	المقناطیس	المغناطیس
۱۶۰	۴	الشئی	للشئی
〃	۱۰	التاثیرین	التاثیرین
〃	۱۶	ہذہ	ہذا
〃	۲۲	لما	کما
۱۶۱	۱	التی	التی ہی
〃	۷	لاتصورۃ	لاالصورۃ
〃	۱۲	الحکائیۃ	الحکائیۃ
۱۶۲	۲۹	مین	عند بعض
〃	۵۱	لا	لانا
〃	۵۱	نقطۃ	لفظۃ
〃	۵۴	لتسار	منشار
۱۶۳	۲۷	متحدا	متحد
〃	۳۲	انہ	[illegible]
۱۶۴	۱	الانکشاف	لانکشاف
〃	۱۱	کمافیہ	کمانیۃ
〃	۳۲	انا	انالا
۱۶۵	۲۸	القلاب	الانقلاب
〃	۳۶	ولایزید	ولانزید
〃	۵۱	الاہیات	والاہیات
۱۶۷	۲۶	متحقق	انتحقق
〃	۴۴	لارتفع	لاارتفاع

صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح	صفحه	سطر	غلط	صحیح
۱۴۷	۵۰	الاجتماع	لااجتماع	۱۴۸	۲۲	المقدمات	المقدمتا	۱۷۰	۵	ان غلط	ان	۱۶	۲۵	تحکم بان العالم [illegible] بلفظ [illegible]	+
۱۴۸	۱۵	فساد	فاسد	۱۶۹	۵۰	الجواب	جواب	۶	۱۸	شهدا	متحد				

بر ناظرین مخفی مباد که در بعضی صفحه‌ها همچو صفحه ۱۶ و صفحه ۱۲ و صفحه ۴۲ و صفحه ۱۵۵ خط مثلث [illegible]

کشیده نشد ناظرین آنرا درست فرمایند

